الانتوساي

# المجلة الدولية

## للرقابة المالية الحكومية

كانون ثاني ٢٠١٢

# المجلة الدولية

## للرقابة المالية الحكومية

حقوق الطبع ٢٠١٢ ، مؤسسة المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

كانون ثاني ٢٠١٢

المجلد ٣٩، العدد ١

هيئة التحرير:

جوزيف موزر ، رئيس محكمة محاسبات النمسا

ميشايل فيرجوسون، المراجع العام، كندا

عبد القادر زجولي، الرئيس الأول لديوان المحاسبات، تونس

جين دودارو ، نائب المراقب العام، الولايات المتحدة الأمريكية

أديلينا جونزاليز، نائب المراقب العام ، فنزويلا

الرئيس:

هيلين إتش شينج (الولايات المتحدة الأمريكية)

المحرر:

موريل فورستر (الولايات المتحدة الأمريكية)

مساعد رئيس التحرير:

ليندا جيه سيلفآج (الولايات المتحدة الأمريكية)

ميلاني باباسيان (الولايات المتحدة الأمريكية)

المحررون المنتسبون:

ديوان المراجع العام (كندا)

جاجيانس سينغ (الأسوساى، الهند)

لوزيان سيكالو (باساى– تونجا)

أمانة للكاروساى (سانت لوتشيا)

الأمانة العامة للأوروساى (أسبانيا)

خميس حسني (تونس)

باسيليو جاوريجوي (فنزويلا)

الأمانة العامة للإنتوساي (النمسا)

ديوان المساءلة الحكومية الأمريكي (الولايات المتحدة الأمريكية)

الإدارة:

سابرينا تشيس (الولايات المتحدة الأمريكية)

بول ميلر (الولايات المتحدة الأمريكية)

أعضاء المجلس التنفيذى للإنتوساي:

تيرينس نومبيمبي، المراجع العام، ديوان المراجع العام، جنوب أفريقيا

ليو جيابى ، المراجع العام ، الديوان الوطني للمراجعة، جمهورية الصين الشعبية

أسامة جعفر فقيه، رئيس ديوان المراقبة العامة، المملكة العربية السعودية

جوزيف موزر، رئيس محكمة محاسبات النمسا، الأمين العام

تيرانس باستيان، المراجع العام، إدارة المراجع العام، الباهاما

م. موسى كوني، رئيس دائرة المحاسبات، كوت ديفوار

كارلوس رامون بوليت فاجيوني، المراقبة العامة للحسابات، إكوادور

لايزلو دوموكوس، رئيس ديوان المحاسبة، المجر

فينود راي ، المراقب والمراجع العام، ديوان المراقب والمراجع العام، الهند

إبراهيم حامد بالكير، رئيس ديوان المحاسبة، ليبيا

جوان مانويل بورتال مارتينز، المراجع العام، رئيس الجهاز الأعلى للرقابة، المكسيك

لين بروفوست، المراقب والمراجع العام، ديوان المراقب والمراجع العام، نيوزلندا

جورجن كوسمو ، المراجع العام ، الجهاز الأعلى للرقابة، النرويج

محمد أختار بولاند رانا، المراجع العام، ديوان المراجع العام، باكستان

سيرجى فاديموفيتش ستيباشين، رئيس محكمة الحسابات، الاتحاد الروسي

أمياس مورسي، المراقب والمراجع العام، الديوان الوطني للمراجعة، المملكة المتحدة

جين دودارو، المراقب العام، ديوان المساءلة العامة، الولايات المتحدة الأمريكية

أديلينا جونزاليز، نائب المراقب العام، المراقبة العامة للجمهورية، فنزويلا

تنشر المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية كل ثلاثة شهور (كانون ثاني، نيسان، تموز،وتشرين أول) بالعربية والإنجليزية والفرنسية والألمانية والأسبانية باسم المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة "إنتوساى". وقد كرست المجلة– التي تعتبر المجلة الرسمية لإنتوساي – لتحسين إجراءات وأساليب الرقابة الحكومية. وتعبر الآراء والأفكار التي تنشر فيها عن أولئك المحررين أو المساهمين فيها ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر المنظمة أو سياساتها.

و يرحب المحررون بالمقالات والتقارير الخاصة والأنباء التي تقدم إلى المجلة، ويتعين إرسالها إلى مكاتب التحرير على العنوان التالي:

**US Government Accountability Office, 441G Street, NW, Room 7814, Washington, D.C, 20548, USA,**
**(Phone: 202-512-4707; Fax: 202-512-4021; Email : intosaijournal@gao.gov).**

ونظراً لاستخدام المجلة كأداة تعليمية، فإن المقالات التي يزيد احتمال قبولها هي التي تعالج جوانب عملية للرقابة على القطاع العام، وتشمل هذه الجوانب دراسة الحالات التطبيقية، والأفكار التي تتعلق بمناهج بحث جديدة في مجال الرقابة، أو تفاصيل بشأن برامج التدريب الخاصة بالرقابة، هذا، ولا تعتبر المقالات التي تتناول أساسا جوانب نظرية مناسبة للنشر في المجلة .

وتوزع المجلة على جميع أعضاء الإنتوساي، والجهات المعنية الأخرى، دون تحمل أية تكاليف. وتتوفر أيضا على: www.intosaijournal.org

أو www.intosai.org

وبالاتصال بالمجلة على: spel@gao.gov.

وتجري فهرسة مقالات المجلة في فهرس المحاسبين الذي ينشره المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، كما تدرج في محتويات الإدارة .وتنشر مقتطفات من بعض المقالات المختارة في النشرات التالية:

**Anbar Management Services, Wembley, England, & University Microfilms International, Ann Arbor , Michigan, USA.**

# المحتويات

كلمة التحرير ..... ١

أفكار من رئيس المجلس التنفيذي ..... ٤

موجز الأنباء ..... ٧

دور الأجهزة العليا للرقابة في الحفاظ علي الاستقرار المالي ١٣

ندوة الأوروساي بشأن الاتصالات ..... ١٧

مـــــــــــــــــــؤتمر باســـــــــــــــــاي ٢٠
..... ٢٥

مؤتمر الأوروساي – الأربوساي ..... ٣٠

أضواء علي المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة ..... ٣٢

تحـــديثات تعـــاون الإنتوســـاي والجهـــات المانحـــة ..... ٣٦

داخل الإنتوساي..... ٥٠

تحديثات مبادرة تنمية إنتوساى ..... ٥٣

أحداث الإنتوساى .....

www.intosaijournal.org

بقلم: آفيريل جيمس–بونيت، الأمينة العامة للكاروساي، وألايستير سواربريك، المراجع العام لجزر كايمان، ورئيس لجنة الكاروساي لتعزيز المؤسسية

قام أعضاء مجموعة الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة للكاروساي وعددهم ٢١ عضواً بتنفيذ صلاحياتهم على خلفية البيئات المتغيرة بسرعة وقضايا المساءلة المستجدة. ويواجه العديد منهم تحديات هائلة في مجالات التشريع، والصلاحيات، والعمليات، والموازنات، والمنهجيات، وتراخي لجان الحسابات العامة، والفشل في الحصول علي الاعتراف باعتبارها أجهزة مستقلة استقلالية كاملة في حدود نمط الحوكمة. وتنشأ تحديات إضافية في إقليم الكاروساي ناجمة عن صغر حجم الدول ومحدودية القدرات البشرية والمؤسسية.

وتتضح القضايا الأوسع نطاقاً، التي تواجه الحكومات والأجهزة العليا للرقابة في الإقليم، من إلقاء نظرة سريعة على جزر كايمان، أحد أعضاء الكاروساي. وجزر كايمان، أحد الأقاليم البريطانية فيما وراء البحار، حيث تبلغ مساحتها ١٥١ كيلومتر مربع فقط، وعدد سكانها ٥٥٧٠٠ نسمة سنة ٢٠٠٩، تعتبر واحدة من الدول الأكثر ثراء في منطقة البحر الكاريبي. وتمتلك أكبر قطاع مصرفي في العالم فيما وراء البحار وبلغ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد ٤٢٦٠٥ دولار سنة ٢٠١٠.

ومع ذلك، لم يحدث تواكب بين عمليات حكومة جزر كايمان – وما يرتب بذلك من قضايا الحوكمة، والشفافية، والمساءلة – وبين ثروتها، وناتجها المحلي الإجمالي للفرد، ووضعها كدولة متقدمة. ويواجه ديوان المراجع العام لجزر كايمان نفس التحديات التي يواجهها نظرائه بالدول الأقل نمواً في منطقة البحر الكاريبي. وتشمل هذه التحديات ما يأتي:

- الاستقلالية التشغيلية والمالية: على الرغم من تمتع المراجع العام لجزر كايمان بالاستقلالية الدستورية، تسيطر الحكومة، في واقع الأمر، على الموارد المالية وتعيين الموظفين. تحدد وزارة المالية موازنة ديوان المراجع العام. ويجب أن يلتمس المراجع العام موافقة على رئيس الخدمة المدنية تجديد العقود، ومعدلات الأجور، وأي موظفين جدد. وهكذا، يعتبر ديوان المراجع العام، من الناحية الفنية، جزءاً من صميم الحكومة.

- **نشر التقارير**: على الرغم من أن جزر كايمان (خلافاً لمعظم المناطق في الإقليم) لديها الآن لجنة حسابات عامة تؤدي الوظائف المنوطة بها، تتواصل الجهود الرامية إلى وضع تقييدات عندما تصبح تقارير المراجع العام مستندات عامة. على سبيل المثال، يعتقد بعض أصحاب المصالح المهمين أن دور لجنة الحسابات العامة هو الطعن في صحة النتائج التي توصل إليها المراجع العام، بدلاً من النظر إلي ما إذا كانت هناك أمور ينبغي أن تؤديها الحكومة بمزيد من الكفاءة والفاعلية والاقتصادية. ونتيجة لذلك، يحبذون تأجيل نشر تقارير المراجع العام إلى ما بعد قيام لجنة الحسابات العامة بأخذها بنظر الاعتبار وإصدار التقارير الخاصة بها. وهذا يمكن أن يؤدي إلى حالة مماثلة لتلك التي وقعت منذ وقت ليس ببعيد عندما كان يجب علي لجنة الحسابات العامة استعراض جميع التقارير قبل إصدارها – وبسبب تراخي لجنة الحسابات العامة في ذلك الوقت، لم تنشر تقارير لعدة سنوات.
- **القدرة التقنية**: على الرغم من أن ديوان المراجع العام لديه، لحسن الحظ، مستوى عال من الموظفين المؤهلين، تتمثل أكبر التحديات التي يواجهها في مواكبة التطورات في مجال معايير المراجعة والمحاسبة، وتحديث منهجية المراجعة، والحصول على المشورة الفنية الملائمة بشأن المسائل التقنية الصعبة، وتلبية متطلبات رقابة الجودة لمعايير المراجعة. ويتفاقم الوضع بسبب صغر عدد موظفي ديوان المراجع العام (١٩ عضواً فقط)، وتحديات تخصيص موارد لمجالات مهمة من هذا القبيل.

وتؤرق قضايا جوهرية أخرى تتعلق بالقدرات المؤسسية تقريباً جميع الأجهزة العليا للرقابة في الإقليم. وقد قامت مبادرة الإنتوساي للتنمية، وهي أحد الداعمين الرئيسيين لمبادرات تطوير القدرات الكاروساي، برعاية برنامج مراجعة ضمان الجودة سنة ٢٠١٠ وبرنامج النهج القائم على المخاطر للمراجعة المالية في تشرين ثاني ٢٠١١ للمساعدة في تعزيز القدرة المؤسسية الإقليمية في تلك المجالات. وكانت برامج مراجعة ضمان الجودة والنهج القائم على المخاطر للمراجعة المالية مبادرات قيّمة، لكن ربما تكون قدرة الأجهزة العليا للرقابة منفردة على التنفيذ الفعال لهذه المنهجيات محدودةً. وتسير الأجهزة العليا للرقابة الإقليمية في مراحل مختلفة من التطور ويوجد لديها نهج مراجعة متفاوتة. وتعتبر السعة، والمقدرة، والقوة المؤسسية في نهاية المطاف قضايا رئيسية قد تعترض التنفيذ.

وثمة مسألة أخرى هي الحاجة إلى الدعم التقني الفعال لمعايير الرقابة المالية والمحاسبة (وكذلك لمراجعة الأداء وتكنولوجيا المعلومات). ويصعب، في إقليم الكاروساي، الحصول على الدعم التقني الفعال والمشورة لمكاتب المراجعة الصغيرة. وقد تغيرت معايير المراجعة والمحاسبة بشكل كبير في السنوات الأخيرة، ويعتبر الحفاظ على المعرفة الحالية واكتساب معرفة جديدة بشأنها بمثابة تحدي.

## وضع خطة إستراتيجية إقليمية

لمعالجة بعض هذه القضايا التي تؤرق الإقليم منذ وقت، وضعت الكاروساي خطة إستراتيجية إقليمية. وغطت خطة الكاروساي الإستراتيجية للفترة ٢٠٠٨–٢٠١١ مجالات الأهداف الأربعة الآتية:

**الهدف الأول**: تسليط الضوء على الأجهزة العليا للرقابة.

**الهدف الثاني**: مساعدة الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء في تعزيز قدراتها المؤسسية.

**الهدف الثالث**: مساعدة الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء على تطوير قدراتها المهنية.

**الهدف الرابع: إنشاء عملية فعالة لتبادل المعلومات.**

**ونظراً للتحديات الكثيرة التي تواجه الأجهزة العليا للرقابة في الإقليم، يتم السعي من خلال الهدف الأول من الخطة الإستراتيجية إلى ما يأتي:**

- **التشجيع على اعتماد التشريعات التي تؤسس أجهزة عليا للرقابة مستقلة وقوية.**
- **تعزيز التحسينات في العلاقة بين الأجهزة العليا للرقابة ولجان الحسابات العامة من أجل زيادة استخدام وتفعيل نتائج المراجعة.**
- **تعزيز العلاقات مع الهيئات الإقليمية الرئيسية.**

**وفي سبيل النهوض بتحقيق هذا الهدف، تلقت الكاروساي منحة للتطوير المؤسسي من البنك الدولي سنة ٢٠٠٩ لتعزيز الرقابة الائتمانية في إقليم الكاريبي. وأعطي ديوان المراجعة الوطني للمملكة المتحدة عقد سنة ٢٠١٠ للقيام بدور المستشار لهذا المشروع. وقدم ديوان المراجعة الوطني للمملكة المتحدة تقريراً أولياً في حزيران ٢٠١١ أوضح الخطوط العريضة لتسليم ونهج المشروع. وفيما يلي بيان العناصر الرئيسية للمشروع:**

- **المساعدة في بناء قدرات الأعضاء المؤسسية.**
- **تعزيز الإطار التشريعي لأعضاء الكاروساي.**
- **تعزيز العلاقات بين البرلمان والجهاز الأعلى للرقابة.**
- **إعداد تقييم الاحتياجات المؤسسية.**
- **تصميم آلية فحوص النظراء وتوجيه أعضاء الكاروساي في استخدامها.**

**وتقوم الكاروساي حالياً بتنفيذ المنحة على المستوى الإقليمي بهدف تطبيق المعرفة المكتسبة على الصعيد الوطني. كما تسعى إلى تحديث خطتها الإستراتيجية عن ٢٠١٢ – ٢٠١٥ لزيادة قدرة الأجهزة العليا للرقابة وتشجيع وتعزيز المساءلة في القطاع العام في الإقليم عن طريق إنشاء أمانة لديها موارد كافية.**

## إن العالم بحاجة ماسة لصوت العقل المستقل

**بقلم: تيرينس نومبيمبي، رئيس المجلس التنفيذي للإنتوساي والمراجع العام لجنوب أفريقيا**

**تشرفت، في السنة التي انقضت منذ تعييني رئيساً للمجلس التنفيذي لمنظمة الإنتوساي، بالتفاعل مع عدد من هياكل الإنتوساي الإقليمية والجهات المعنية الخارجية الرئيسيين لدينا. وقد تأملت أيضاً التطورات التي تحدث في العالم الذي نعيش به. وقد زودتني هذه التفاعلات، والتأملات ببعض الأفكار بشأن كيفية استجابة الإنتوساي لهذه التطورات، وبذلك، أقدّم ما يعتبر العالم في أمس الحاجة إليه: صوت العقل المستقل.**

**إننا نعيش في عالم يسعى للتحرر من الفقر، ذلك الفقر الذي يكشف عن نفسه بعدد من الطرق – حتى بطرق وأماكن غير متوقعة. لقد شهدنا جميعاً عدداً من الفعاليات المحورية التي تتكشف أمام أعيننا. وأحدث هذه الفعاليات هو الأنباء التي تفيد بأن عدد سكان العالم قد وصل إلى ٧ مليار نسمة. ووفقاً للتوقعات، سيرتفع عدد السكان إلي ٨ مليار نسمة في غضون ١٤ سنة (٢٠٢٥) و٩ مليار نسمة في غضون ٣٢ سنة (٢٠٤٣). وبالتالي، تقدم العقود الثلاثة القادمة للإنتوساي فرصة فريدة لتشخيص الأسباب الجذرية للفقر وتقديم رؤى مستقلة لحلول مستدامة من شأنها أن تخفف من هذا الخطر.**

**فنحن، في حالات معينة، فقراء بفضل حقيقة أن السكان يتزايدون في بعض المناطق حيث يتم إساءة استخدام الموارد المتاحة من قبل المكلفين بخفض مستويات الفقر، على النحو المتوخى في الأهداف الإنمائية للألفية. وهنا يعتبر الاحتيال والفساد التي يتورط فيها رجال الأعمال وأصحاب النشاط العابر للحدود، فضلاً عن الأنانية وسوء الإدارة من قبل القيادة الحكومية، هم أكبر أعداء لتزايد عدد السكان. ويعتبر عدم وجود تقارير موثوق بها وشفافة ومرفوعة في الوقت المناسب خطر حقيقي آخر في ظل هذه الظروف.**

وتتعرض الأمم، في حالات أخرى، لأقصى مستويات الفقر بفضل الالتزام المفرط للدين على المستويين الشخصي والحكومي. وينشغل الزعماء السياسيون علي مستوى العالم بإيجاد حل دائم لهذا الاتجاه، الذي يبدو أنه يجتاح الأمم واحدة تلو الأخرى. وقد بدأت هذه الحمى في الولايات المتحدة، واستمرت في أوروبا، حيث تحدث مضاعفات خطيرة. ومن المؤكد أنها لن تنتهي عند هذا الحد. وبناء على ذلك، سيصبح السكان المتزايدون أكثر فقراً بسبب هذه الأزمة المالية العالمية، والتي ترجع إلي حد كبير إلي سوء إدارة الحكومة وسوء قيادة رجال الأعمال للأموال العامة، وانعدام الشفافية بالنسبة للمواطنين.

تتزايد توقعات المواطنين في جميع أنحاء العالم، لا سيما الشباب، بحياة اقتصادية أفضل وفرص العمل. وتعتبر البطالة هي المصدر الحقيقي للفقر، وهي تنمو باطراد في العديد من المجتمعات، وتؤدي إلى الاحتجاجات والثورات، كما رأينا مؤخرا في بعض أجزاء العالم. تسود ظاهرة ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب في جميع أنحاء العالم، ومع تقديرات زيادة السكان – إلا إذا تم التخفيف من هذه الزيادة بشكل فعال – ستستمر زيادة معدلات البطالة ويترتب عليها تأجج الغضب والاحتجاجات في أجزاء أخرى من العالم أيضاً. ويتمثل الواقع هنا في أن مستويات التعليم ليست عالية بما يكفي أو يلائم لاستيعاب الشباب في القطاعات المنتجة للاقتصاد باعتبارهم القوة الدافعة الرئيسية للإنتاجية. بدلاً من ذلك، لا ينجح معظم سكاننا من الشباب والسكان المتزايدين في مواصلة اكتساب أعلى مستويات التعليم والتدريب في حين لا يزالون في ريعان سنوات التعلم (الأعمار من ٢٠ إلى ٣٠ سنة) ويتعجلون الدخول في سوق العمل قبل الأوان، وبالتالي يتعرضون للإحباط مع البطالة و الفقر.

ولا يمكن استثناء الأمور المتشابكة للكوارث البيئية والطبيعية من هذا التمحيص، لأنها أيضاً يمكن أن تقدم معاناة لا تطاق للسكان المتزايدين. ونحتاج، في هذا الصدد، إلى مستويات عالية من الالتزام من جانب قادة دولنا بشأن تنفيذ ورصد ممارسات التخفيف والتكييف. وبدون هذه الالتزامات، فإن العالم الذي نعيش فيه بسكانه المتزايدين سيجعل، بلا شك، الجميع أكثر فقراً نتيجةً للظروف الطبيعية غير المواتية وغير المتوقعة.

وفي جميع الاحتمالات، سيخضع السكان المتزايدون لعدد من التطورات المتصلة بالفقر في العقود الثلاثة المقبلة وما بعدها. والسؤال الرئيسي هو: ماذا يمكن أن تفعل الإنتوساي لتخفيف هذه المخاطر والاستجابة لنداء صارخ وحاسم لصوت العقل المستقل.

ونمتلك كأجهزة عليا للرقابة، عند هذا المنعطف، فرصة للبدء في التفكير بعمق بشأن أهمية استقلاليتنا بطريقة تظهر قدراتنا المعنية علي تطبيق هذا المنطق النبيل الذي نمتلكه. ويمكن تكييف استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة مع أي موقف نجد أنفسنا فيه. وكل ما نحتاجه لاستخدام المفتاح الرئيسي الذي نمتلكه هو القدرة على فهم الباب الذي نريد أن نستخدم المفتاح لفتحه بحيث ينفتح بلا جهد. إننا بحاجة إلي بذل الجهد المستمر عندما يتعلق الأمر بالمسائل المتصلة بإعلاني ليما والمكسيك، وإلي إظهار القيادة الناضجة، واللباقة، والنفوذ الاستراتيجي، حتى في هذه الأوضاع التي قد تبدو في ظاهرها أكثر صعوبة، مثل بناء القدرات والاستقلالية المؤسسية.

وخلاصة القول بسيطة: نحتاج، كرؤساء للأجهزة العليا للرقابة، أن نتمسك بامتلاك المعرفة وبناء قدرات أجهزتنا. ولا أحد آخر ينبغي أن يشتت ذهننا، ولا حتى النظام الأكثر قمعاً في العالم. ومن خلال بناء القاعدة المعرفية لأجهزتنا العليا للرقابة، نجعل أنفسنا أكثر موثوقية، حتى بالنسبة للأنظمة الأكثر تهوراً. وكلما زاد بناؤنا لقاعدة معرفية قادرة على التفوق في الرقابة والمراجعة المستقلة، وتحليل المخاطر، والأفكار البناءة، كلما جعلنا أنفسنا أكثر موثوقية، بغض النظر عن البيئة التي نعمل فيها. فلنغتنم ما تقدمه لنا حكوماتنا من الموارد المحدودة، كرؤساء للأجهزة العليا للرقابة، ونبني قاعدة معرفية قادرة على تقديم رؤى مستقلة لهذه الحكومات أنفسها. ومن المؤكد أن التعاون بين الإنتوساي والجهات المانحة أحد التطورات التي قدمت حل دائم للحاجة طويلة الأمد لبناء القدرات فيما بين الأجهزة العليا للرقابة. ولنستخدم هذا المنبر وغيره الكثير من المنابر التي تعمل لصالحنا في أقاليمنا المعنية لتحرير أنفسنا وتعزيز استقلاليتنا بسلاح لا يمكن لأحد أن يجرؤ على انتزاعه من: معرفة المراجعة التي تزودنا بالتفكير والتحليل المستقل.

وقد أثبت التاريخ أن استقلالية الأجهزة تأتي دائماً عقب استقلالية المعرفة.والجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في تمرير القرار الذي ينص على إدخال إعلاني ليما والمكسيك في القانون الدولي لن يحقق المستهدف منه إذا كانت أجهزتنا العليا للرقابة تعاني من نقص الخبرة. وستستجيب هذه الاستقلالية المعرفية لخطر الفقر في العالم الذي يحتمل أن يواجهه السكان المتزايدون في جميع اقتصاديات العالم – المتقدمة، والنامية، والمتخلفة. فجميع الدول عرضة للخطر، وبالتالي يعتبر مواطنو العالم في أمس الحاجة إلى صوت العقل المستقل، صوت عقل الإنتوساي، وصوت عقل الجهاز الأعلى للرقابة. وقد حان الآن وقت تفعيل شعار الإنتوساي في الواقع العملي، ومواصلة تبادل خبراتنا حتى نتمكن من الاستفادة من جميع إبداعاتنا، وقصص نجاحنا.

لقد كان اجتماع المجلس التنفيذي الثاني والستين للإنتوساي بمثابة وحي وإلهام كبير لأنه أتاح لنا الفرصة للتفكير في الاتصالات الإقليمية بشأن بناء القدرات واستقلالية المعرفة. ويسرني أن كل أقاليمنا تخطو خطوات كبيرة في هذه المجالات الحيوية، وبالتالي تحقق المستهدف. وبهذه الطريقة، نرتقي في الواقع بالمبدأ الأساسي للاستقلالية بدلاً من التراخي وعدم الاستجابة الجوهرية للدعوة الدولية التي تتوق إلي صوت العقل المستقل.

باعتبارنا الإنتوساي، فقد حان الوقت لنا للتألق، وسوف نتألق في الواقع.

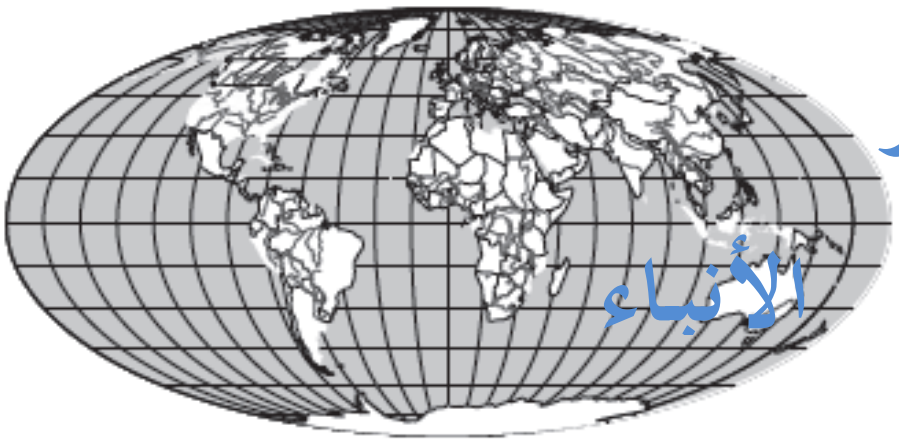


## أذربيجان

## احتفال ديوان المحاسبات بالذكرى السنوية العاشرة

استقبل ديوان المحاسبات بجمهورية أذربيجان، في ٢ تشرين ثاني ٢٠١١، الذكرى السنوية العاشرة، باحتفال أقيم في مبناه الإداري بالعاصمة باكو. وكان من بين المشاركين ممثلون عن البرلمان الوطني والوزارات والدوائر الحكومية، والمنظمات الدولية. وحضر أيضاً رؤساء الأجهزة العليا للرقابة لكل من روسيا وتركيا وكازاخستان ومولدافيا وأوكرانيا وقرغيزستان.

قام حيدر أسدوف، رئيس الديوان، بالترحيب بالمشاركين في الحفل، الذي تم خلاله تعارفه هو وأعضاء آخرين من الديوان علي موظفين حصلوا علي جوائز من الحكومة. وأعرب السيد/ أسدوف عن خالص تقديره لرئيس جمهورية أذربيجان على دعمه لأنشطة الديوان، وقدم ملخصاً موجزاً لتنمية الديوان على مدى السنوات العشرة الماضية.

أجاز دستور أذربيجان إنشاء ديوان المحاسبات. وأقر سنة ١٩٩٩ قانون ديوان المحاسبات، وصدر تشريع سنة ٢٠٠٢ بالموافقة على لوائح الديوان الداخلية. في تلك السنة نفسها، أصبح الديوان عضوا في الإنتوساي، الأوروساي، الآسوساي، والإيكوساي. كما أبرم الديوان اتفاقيات بشأن التعاون وإقامة علاقات مهنية مع الأجهزة العليا للرقابة الأخرى. ويدرس الديوان حالياً إبرام اتفاقيات تعاون إضافية مع الأجهزة المماثلة لدول أخرى. وترتب علي التغييرات والتعديلات التي أدخلت على قانون الديوان سنة ٢٠٠٨ تعزيز دوره في نظام الرقابة المالية العامة، واكتسابه صلاحيات موسعة للاضطلاع بمهامه ومكافحة المخالفات المالية.

حيدر أسدوف، رئيس ديوان المحاسبات في أذربيجان، يلقي خطبة الافتتاح في الاحتفال بالذكرى العاشرة لديوان المحاسبات.

وقد ركز الديوان علي مراجعة إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة واعتمادات خارج الموازنة بالجهات المملوكة للدولة والخاصة، والرقابة الداخلية، والامتثال للتشريعات الضريبية بالنسبة لجهات تحصيل الإيرادات، والاستخدام الفعال لموازنة الدولة واعتمادات خارج الموازنة، وتنفيذ البرامج الاستثمارية للدولة والخدمات الاجتماعية، بما في ذلك العلوم والتعليم والصحة، والثقافة. وقد ركز الديوان أيضاً على اقتراح التحسينات على البرامج المدرجة بالموازنة، والقضاء على الثغرات الموجودة في القوانين والتشريعات، ووضع مستندات تنظيمية ومنهجية، وتحسين التشريعات. ولقد أرسل الديوان على مدى السنتين الماضيتين ٥٠ مقترحاً لمجلس الوزراء. وقد دعمت السلطات الحكومية ذات الصلة معظم المقترحات والإجراءات المتخذة لتنفيذها.

وصرح السيد/ أسدوف بأن الديوان قد أكد علي المراجعة اللاحقة للعمليات المالية، وزادت بشكل كبير عمليات المراجعة وإبداء الرأي من ٤١ عملية مراجعة وإبداء رأي سنة ٢٠٠٨ إلى ٨٣ عملية سنة ٢٠١٠. وقام الديوان، ليس فقط بالكشف عن الثغرات، وأوجه القصور، والمخالفات المالية، لكن أيضا اتخاذ إجراءات للقضاء عليها، وإعادة أموال الموازنة التي أنفقت بشكل غير صحيح، ومعاقبة المسئولين عنها.

رؤساء الأجهزة العليا للرقابة الأخرى الذين حضروا الاحتفال بالذكرى السنوية لديوان المحاسبات بأذربيجان متجمعون للحصول على صورة رسمية.

ولقد نجح ديوان المحاسبات، على مدى السنوات الثلاثة الماضية، في إعادة الملايين من مانات أذربيجان من أموال الموازنة إلى حسابات نقدية ملائمة، بالموازنة العامة للدولة، وموازنة صندوق حماية الاجتماعية التابع للدولة. وقد منع الديوان المدفوعات المفرطة، غير المبررة، وغير الكفء، وتأكد من الاستخدام المناسب والتسجيل للأموال العامة وفقاً للتشريع. وكان المبلغ الإجمالي للوفيرات أكثر عدة مرات من الموازنة التشغيلية للديوان.

واستجابةً لأوجه القصور الخطيرة التي حددتها مراجعة الديوان، قام أيضاً بإحالة أربع قضايا إلى مكتب المدعي العام لإجراء مزيد من التحقيقات، وقد بدأت وزارة الضرائب إجراءات جنائية ضد ١١ ممولاً عليهم متأخرات كبيرة للموازنة العامة للدولة. وقد اتخذت السلطات المعنية إجراءات إدارية ضد مئات الأشخاص المسئولين عن أوجه القصور التي تم تحديدها.

ولقد وضع الديوان، في إطار التعاون بين جمهورية أذربيجان والبنك الدولي، خطة للتنمية الإستراتيجية، وحصل على منحة لتنفيذها. سيقوم البنك الدولي بالإضافة إلي ذلك بتنفيذ مشروع لمساءلة الشركات والقطاع العام.

وأشار السيد/ أسدوف أن ديوان المحاسبات يؤدي حالياً دوراً هاماً في إدارة الموازنة والتأكد من الشفافية والكفاءة في أعمال السلطة التنفيذية. وأشار إلى أن الديوان يعتزم مواصلة اتخاذ التدابير الناجحة لتطوير المراجعة الحكومية في جمهورية أذربيجان.

ولمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بديوان المحاسبات:

بريد إلكتروني: office@ach.gov.az

موقع ويب: www.ach.gov.az

---

## اليابان

### تقرير المراجعة السنوي

قدم هيرويوكي شيجيماتسو، رئيس مجلس المراجعة، يوم ٧ تشرين ثاني ٢٠١١، التقرير السنوي عن السنة المالية ٢٠١٠ إلى يوشيهيكو نودا رئيس الوزراء. ويتضمن التقرير نتائج مراجعات مجلس المراجعة التي أجريت في الفترة ٢٠١٠–٢٠١١ على الحسابات الختامية للمصروفات والإيرادات السنوية للدولة والمؤسسات التابعة للحكومة عن السنة المالية ٢٠١٠ وبشأن المسائل الأخرى. وسوف يقدم مجلس الوزراء تقرير المراجعة إلى البرلمان جنباً إلى جنب مع الحسابات الختامية لمصروفات وإيرادات الدولة.

ولمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بمجلس المراجعة:

بريد إلكتروني:

liaison@jbaudit.go.jp

موقع ويب:

www.jbaudit.go.jp/english/

---

## الكويت

### افتتاح محكمة المخالفات المالية

انعقدت في الكويت لأول مرة محكمة مستقلة لمحاكمة المسئولين الحكوميين عن الجرائم المالية. نص التشريع المختص بديوان المحاسبة (الجهاز الأعلى للرقابة الكويتي) على إنشاء هذه المحكمة، التي تنفصل عمليات اتخاذ القرارات بها عن ديوان المحاسبة. ويرأس المحكمة رئيس دائرة الفتوى والتشريع الكويتية، وتضم في عضويتها مسئولين من الديوان، ووزارة المالية، ولجنة الخدمة المدنية. ورئيس الديوان هو الشخص الوحيد الذي يخول أن يوجه أمام المحكمة اتهامات ضد مسئولين وجد ديوان المحاسبة أنهم ارتكبوا جرائم مالية. وتنظر المحكمة عدداً من القضايا المحالة إليها من قبل ديوان المحاسبة.

### إعادة الهيكلة الإدارية للجهاز الأعلى للرقابة

قد أعيد تنظيم الهيكل الإداري لديوان المحاسبة، وأعيد تسمية بعض وحداته. ويتضمن الهيكل الجديد ما يلي:

١– قطاع مراجعة الشركات.

٢– قطاع مراجعة الاستثمار والهيئات التابعة.

٣– قطاع المراجعة السابقة وتكنولوجيا المعلومات.
٤– قطاع مراجعة النفط.
٥– قطاع مراجعة الوزارات والإدارات العامة.
٦– قطاع الشئون المالية والإدارية.
ولمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بديوان المحاسبة:
بريد إلكتروني:
president@sabq8.org
موقع ويب: www.sabq8.org

## ليتوانيا

### إبرام مذكرة تفاهم مع الجهاز الأعلى للرقابة الجورجي

أبرم جييدري سفيدياني، المراجع العام الليتواني، وليفان بيزهاشفيلي، رئيس ديوان الرقابة الجورجي، مذكرة تفاهم لتبادل المعارف وتبادل الخبرات في مجال المراجعة الحكومية. تم التوقيع على مذكرة تفاهم في "فيلنيوس" خلال الزيارة التي قام بها رئيس رئيس ديوان الرقابة الجورجي للجهاز الأعلى للرقابة الليتواني.

وبموجب مذكرة التفاهم هذه، تركز وخطة التعاون للفترة ٢٠١١–٢٠١٢ على توفير التدريب العملي لديوان الرقابة الجورجي فيما يخص المراجعة المالية ومراجعة المطابقة بوزارة المالية الجورجية. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم توفير الاستشارات، والتوصيات، وتقديم الدعم من الخبراء إلي ديوان الرقابة الجورجي في المجالات التالية:

- الرأي بشأن مشروع الموازنة العامة للدولة؛
- الرأي بشأن القوائم المالية وتقارير بشأن تنفيذ الموازنة العامة للدولة بما في ذلك مراجعة الإيرادات؛
- الرأي بشأن التقرير عن الأراضي المملوكة للدولة؛
- مراجعة تكنولوجيا المعلومات.

ولمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بديوان المراجعة الوطني لليتوانيا:
بريد إلكتروني:
nao@vkontrole.lt
موقع ويب:
www.vkontrole.lt/en/index.php

## هولندا

### عضو مجلس جديد لمحكمة المراجعة

كيس فيندريك

عُيِّنَ المحاسب القانوني (كيس) فيندريك بمجلس محكمة المراجعة الهولندية اعتباراً من ١٥ نيسان ٢٠١١، بموجب مرسوم ملكي صدر في ٣١ آذار. وخلف جيج دو فريه، الذي أصبح عضواً بمحكمة المراجعين الأوربية في لوكسمبورج في كانون الثاني ٢٠١١. كان السيد/ فيندريك عضواً بمجلس النواب عن تحالف الخضر اليساري من ١٩٩٨ إلي ٢٠١٠. وكان، من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٨، المتحدث المالي باسم حزبه. كما كان عضواً في لجنة المصروفات العامة. وكعضو بالبرلمان، شملت اهتماماته الطاقة، والبيئة، والشئون الاقتصادية، والزراعة، والمواصلات، والرعاية الصحية، والتعليم.

### استضافة محكمة المراجعة أول تدريب للمستوى الأوسط علي أداة للتقييم الذاتي للنزاهة

استضافت محكمة المراجعة الهولندية، خلال الفترة من ١٩ إلي ٢٣ أيلول ٢٠١١ تدريب المستوى الأوسط علي أداة التقييم الذاتي للنزاهة المسماة **Into-SAINT**.

تستطيع الأجهزة العليا للرقابة، بالاستعانة بأداة التقييم الذاتي للنزاهة، أن تحلل المخاطر المرتبطة بنزاهتها ومستوى نضج نظمها لإدارة النزاهة.

وحضر الدورة التدريبية ٤٦ مشاركاً مثلوا الأجهزة العليا للرقابة لكل من "أروبا"، والنمسا، وبوتسوانا، وشيلي، وجورجيا، وغانا، واندونيسيا، وكوريا، والكويت، ومقدونيا، والمكسيك، وموزامبيق، والنرويج، وروسيا، ورواندا، وجنوب أفريقيا، وتونس، وتركيا، وفيتنام، وزيمبابوي، ومحكمة المراجعين الأوربية؛ والأفروساي الناطقة بالإنجليزية، ومبادرة تنمية الإنتوساي.

المشاركون لم يقوموا فقط بإكمال التدريب بنجاح، لكن أيضاً قدموا اقتراحات قيمة لتصميم إستراتيجية تمهيدية للتشجيع على استخدام أداة التقييم الذاتي للنزاهة في دولهم وأقاليمهم. وسترفع محكمة المراجعة الهولندية تقريراً عن مبادرة أداة التقييم الذاتي للنزاهة إلي الإنكوساي الحادي والعشرين في بكين.

ولمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بمحكمة المراجعة الهولندية:
بريد إلكتروني:
internationalaffairs@rekenkamer.nl
موقع ويب:
www.courtofaudit.nl/ intosaint

## بيرو

### المؤتمر الدولي الثاني لمكافحة الفساد

استضاف الجهاز الأعلى للرقابة البيروي، وهو عضو فاعل في مجموعة عمل الإنتوساي لمكافحة الفساد وغسل الأموال، المؤتمر الدولي الثاني لمكافحة الفساد في ٣ – ٤ تشرين أول ٢٠١١. شمل الحضور خبراء دوليين في مكافحة الفساد، ومسئولين من

الحكومة ورجال الأعمال، وغيرهم من ممثلي القطاع الخاص. وأقر المشاركون، في المناقشات والعروض طوال فترة انعقاد المؤتمر، آخر التطورات في مجال مكافحة الفساد وتبادل الخبرات المتعلقة بها.

وقدم في المؤتمر، المراقب العام لبيرو، فؤاد خوري زارزار، نبذة عن إستراتيجية لمكافحة الفساد يقترحها جهازه الأعلى للرقابة. وتضم الإستراتيجية سبعة عناصر هي: التزام حكومي رفيع المستوى، وتشريع شامل، وسياسة الدولة، والتعليم والقيم، وإشراك القطاع الخاص، والاتصالات، وقياس ورصد النتائج.

وسيعزز هذا النموذج تطوير أدوات في الإطار القانوني والتشغيلي للمراجعة الحكومية. كما سيجذب ويشرك بفعالية الجهات المعنية من المؤسسات والمواطنين في تعزيز الأدوات اللازمة لتعزيز الرقابة الداخلية، ومنع الفساد، ومعالجة الشكاوى المدنية. والأهم من ذلك، أنه سيشجع نهجاً تعاونياً ومتكاملاً بين المؤسسات المسئولة عن مكافحة الفساد.

وقال دانيال كوفمان، الباحث في معهد بروكينجز، أن الفساد هو أحد الأعراض الهامة لفشل المؤسسات، وأنه لا بد من تحديد الأسباب التي أدت إلى خلل في النظام. وبينما قد تختلف الأسباب من مؤسسة لأخرى أو من بلد لآخر، ترجع في معظمها إلي انعدام الشفافية. وكلما كان هناك إفلات من العقاب، كلما كانت الحوافز كبيرة للغاية بشأن ركوب مسئولين للمخاطرة وانغماسهم في الفساد.

كما ذكر أنه من أجل وضع إستراتيجية ناجحة في مجال مكافحة الفساد، يجب وضع الجوانب الأساسية للديمقراطية موضع التطبيق في العمل. وبدلاً من أن تكون وسائل الإعلام احتكارية وفاسدة، يجب أن تتسم بالفعالية والقدرة علي المنافسة. والأهم من ذلك، يجب أن تكون الحكومة منفتحة وشفافة، وعلى بينة من المشكلات، وقادرة على قياس مؤشرات الفساد.

وأشار كوفمان، في هذا السياق، إلى أنه إذا لم تتم معالجة المشكلات في المؤسسة الحكومية، ولم يتم التصدي لأطر الفساد، لن تكون دول مثل بيرو قادرة على الحفاظ على مستوى النمو الذي شهدته خلال السنوات الخمسة أو الستة الماضية.

وناقش باتريك آلبي وهو أحد مؤسسي "الشاهد العالمي" ومرشح جائزة نوبل للسلام سنة ٢٠٠٣، الضرورة العالمية للخطاب الصريح مع حكومات الدول التي لديها مستويات منخفضة من الفساد لكن يمكن أن تتلقي بنوكها أموال من مصادر الفساد وتقوم بإخفاء هوية مرتكبي الفساد.

وأكد يانوس بيرتوك، وهو مسئول بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أن منع الفساد يجب أن ينطوي على تنفيذ التشريعات، وتدريب الموارد البشرية، وتنفيذ الرقابة الداخلية، وتعزيز الرقابة الخارجية، والتزام القيادة، و "الجدارة" في الإدارة العامة والمساءلة.

وعلى صعيد مشابه، أوصت فرانشيسكا ريكاناتيني، رئيسة مجموعة موضوع مكافحة الفساد والحوكمة بالبنك الدولي، بتنفيذ الحكومة الإلكترونية للحد من مخاطر الفساد وتحسين الشفافية والمساءلة. وأشارت أيضاً إلى الحاجة لتنفيذ إطار قانوني متكامل، فضلاً عن الحاجة إلى الإشراف على المؤسسات المسئولة عن رصد وتقديم النتائج للمواطنين.

وأوضحت تارين فيان، وهي أستاذة مساعدة بجامعة بوستون، مستعينةً بمخطط بياني، مدى الضرر الذي يسببه الفساد، مشيرةً إلى أنه يمكن أن يكلف القطاع العام في دول أمريكا اللاتينية ٢٨ مليار دولار سنوياً. وعلاوة على ذلك، فقد وضع محددات علي أثر التحسينات المتوخاة في القطاع الصحي، مثل خفض معدلات وفيات الأطفال. وعلى الرغم من أن تكاليف الرعاية الصحية في الإقليم قد تضاعفت خلال السنوات الأربعة عشر الماضية، لم تتحسن الخدمات، مع إحساس القطاعات الأكثر فقراً بأكبر قدر من التأثير.

وأضافت أن خريطة المخاطر في القطاع الصحي بأمريكا اللاتينية قد حددت مشكلات مثل: تغيب الطاقم الطبي عن العمل، وسرقة اللوازم، وعدم حصول المرضى علي الرعاية الصحية أو تحميلهم تكاليف باهظة مقابل الخدمات، والامتناع عن دفع التعويضات للمرضى. وأشارت إلى أن التدابير التي ثبت نجاحها شملت تعزيز الرقابة الاجتماعية والمساءلة ونشر مؤشر استرشادي لمقارنة الأسعار الدولية للأدوية بالسعر السائد.

سلط الجهاز الأعلى للرقابة البيروي، من خلال استضافة المؤتمر الدولي الثاني لمكافحة الفساد، الضوء على التحديات التي تواجه الحد من الفساد في المؤسسات الحكومية. ولا تقتصر المسئولية عن هذه المهمة علي الأجهزة التي تقوم بالتحقيق، ورصد، ومعاقبة حالات الفساد، بل هي مسئولية مشرفي ومديري القطاع العام المكلفين بتأسيس النظام، وتقديم النتائج، ومحاربة الفساد في مجالاتهم، ومؤسساتهم، وبرامجهم، ومشروعاتهم، وقطاعاتهم.

ولمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالجهاز الأعلى للرقابة البيروي:

بريد إلكتروني:
contraloria@contraloria. gob.pe
موقع ويب: www.contraloria.gob.pe

## رومانيا

### زيارة رسمية من محكمة المحاسبات الأسبانية

قام وفد إسباني بقيادة مانويل نونيز بيريز، رئيس محكمة المحاسبات الأسبانية والأمين العام للأوروساي، بناء على دعوة من نيكولاي فاكارويو، رئيس محكمة المحاسبات الرومانية، بزيارة رومانيا خلال الفترة من ٥ إلي ٨ أيلول ٢٠١١.

نيكولاي فاكارويو، رئيس محكمة المحاسبات الرومانية (علي اليمين)، ومانويل نونيز بيريز، رئيس محكمة المحاسبات الأسبانية (علي اليسار) أثناء اجتماعهما في أيلول ٢٠١١ بمدينة بوخارست.

وشملت الاجتماعات مناقشات تتعلق بالتعاون المؤسسي بين الدولتين في إطار الإنتوساي والأوروساي.

وبالإضافة إلى ذلك، قدمت عروض بشأن دور الأجهزة العليا للرقابة فيما يتعلق بتدابير معالجة الأزمة الاقتصادية والمالية فضلاً عن مساهمات الجهاز الأعلى للرقابة في الشفافية، والمساءلة، والحوكمة الجيدة في الإدارة العامة، والآثار المترتبة على بيان الأوروساي بشأن استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة والذي اعتمد بالمؤتمر الثامن للأوروساي. كما اجتمع الوفد الاسباني مع النائب الأول لمحافظ البنك الوطني لرومانيا.

ولمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالجهاز الأعلى للرقابة البيروي:

بريد إلكتروني: international.romania@rcc.ro

موقع ويب: www.curteadeconturi.ro

## فيتنام

### رئيس جديد للجهاز الأعلى للرقابة

تم، في آب ٢٠١١، تعيين دينه تيان دونج المراجع العام لديوان المحاسبات الفيتنامي بواسطة الجمعية الوطنية لجمهورية فيتنام الاشتراكية، خلفاً لفونج دينه هوي، الذي أصبح وزير المالية.

دينه تيان دونج

ولد السيد/ دينه سنة ١٩٦١ في نينه بينه، وحصل على درجة الماجستير في الاقتصاد. ولديه خبرة قيادية واسعة في مجال التمويل والمحاسبة، فضلاً عن المجالات الأخرى، على المستويين المركزي والمحلي. وكان سابقاً رئيس قسم الحسابات بمؤسسة تابعة لوزارة التشييد في فيتنام. وتم تعيينه، في تشرين أول ١٩٩٧، مدير إدارة الشئون المالية والمحاسبة بوزارة التشييد، وتم تعيينه، في حزيران ٢٠٠٣، نائب وزير التشييد. وانتخب، في أيار ٢٠٠٨، أمين مساعد الحزب الشيوعي عن محافظة ديان بيان وأصبح في تموز من تلك السنة رئيس اللجنة الشعبية الشيوعية لمحافظة ديان بيان. وتم انتخابه، في تشرين أول ٢٠١٠، أمينا للحزب الشيوعي لمحافظة نينه بينه.

## تعديلات مقترحة على قانون المراجعة الحكومية

نص قانون المراجعة الحكومية الفيتنامي، منذ سنة ٢٠٠٦، علي لوائح بشأن تنظيم وعمل ديوان المحاسبات الفيتنامي. وقد زادت، على مدى ٦ سنوات من تطبيق القانون، عمليات المراجعة من حيث النطاق، والجودة، وأصبح دور ديوان المحاسبات الفيتنامي أكثر وضوحاً. ومع ذلك، فقد أصبحت قيود القانون واضحة. على سبيل المثال، لا يعكس الوضع القانوني لديوان المحاسبات الفيتنامي مكانته باعتباره أعلى وكالة حكومية للتفتيش المالي. وهذا يؤدي إلى عدم كفاية الوعي – في القطاعات الحكومية وبين الشعب – بوضع، وأدوار، ووظائف، ومهام ديوان المحاسبات الفيتنامي. كما لم يتم تحديد الغرض من أنشطة المراجعة وعلاقة ديوان المحاسبات الفيتنامي بالوكالات التابعة للجمعية الوطنية. وبالإضافة إلى هذه القيود، يفتقد بالنسبة لوظائف ومهام ديوان المحاسبات الفيتنامي المنصوص عليها في قانون المراجعة الحكومية ما يأتي:

- التغطية الكاملة للتفتيش والإشراف على إدارة واستخدام الاعتمادات المالية والأصول المدرجة بموازنة الدولة.
- التركيز على مراجعة إدارة واستخدام الموارد الوطنية.
- مراجعة إدارة واستخدام رأس المال والأصول المملوكة للدولة في المشروعات التي لا تمتلك فيها الدولة حصصاً مهيمنةً.
- تكرار حدوث مراجعة الضرائب والدين العام.
- المهام المحددة للمراجعة السابقة.

قدم ديوان المحاسبات الفيتنامي، من أجل التغلب على هذه القيود وغيرها من القيود التي تم تحديدها بشأن قانون المراجعة الحكومية، اقتراحاً لتعديل القانون في جلسة الجمعية الوطنية القادمة.

ولضمان جودة التعديلات التي سيقترحها ديوان المحاسبات الفيتنامي، سيجمع الديوان آراء الموظفين والمراجعين بشأن المتطلبات العملية لعمل المراجعة.

**كما سيجمع ديوان المحاسبات الفيتنامي آراء من وكالات تابعة للجمعية الوطنية، والوزارات، والقطاعات الحكومية، والمحليات، والمنظمات ذات الصلة، والأفراد بشأن جدوى أي تعديلات مقترحة على قانون المراجعة الحكومية. وسيعمل ديوان المحاسبات الفيتنامي مع هذه المجموعات للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن طبيعة وتنفيذ التعديلات المقترحة.**

**ولمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بديوان المحاسبات الفيتنامي:**

**بريد إلكتروني:**

**vietnamsai@hn.vnn.vn**

**موقع ويب:**

**www.kiemtoannn.gov.vn**

# دور الأجهزة العليا للرقابة في الحفاظ على الاستقرار المالي

إعداد: توماس هاجبيرج، ديوان المراجعة الوطني السويدي

نظراً لأن وجود أنظمة مالية مستقرة وقوية يصب في المصلحة العامة، تلتزم الحكومات في جميع أنحاء العالم بالحفاظ على الاستقرار المالي. وغالباً ما يدخل الإشراف على النظام المالي للدولة وتعزيز استقرارها المالي في نطاق عمليات البنك المركزي. كما يوجد في العديد من الدول سلطات مستقلة للإشراف على المشاركين في الأسواق المالية كل علي حدة. ووفقاً لتقرير صادر عن فرقة عمل المالية العالمية المنبثق عن منظمة الإنتوساي، بعنوان: "تحديات تواجه الأجهزة العليا للرقابة"، يتمثل دور الأجهزة العليا للرقابة للحفاظ على الاستقرار المالي في تقييم ملاءمة الهيكل الإشرافي للأسواق المالية، حتى لو كان عمل البنوك المركزية قد يقع خارج نطاق صلاحية مراجعة بعض الأجهزة العليا للرقابة.

راجع ديوان المراجعة الوطني السويدي، في سنة ٢٠١١، الإشراف على العمليات المصرفية السويدية في إقليم بحر البلطيق قبل الأزمة[1] المالية العالمي التي اجتاحت العالم سنة ٢٠٠٨ –٢٠٠٩. درس ديوان المراجعة الوطني السويدي كيف قام البنك المركزي السويدي، وهيئة الإشراف المالي السويدية، وهما الجهتان المكلفتان بالإشراف على العمليات المصرفية، بتقييمها والإبلاغ عن المخاطر التي نشأت في النظام المصرفي السويدي من ٢٠٠٥–٢٠٠٧، عندما توسعت العمليات المصرفية التجارية بسرعة في دول البلطيق. وحددت نتائج هذه المراجعة ملاحظات هامة تتعلق بمسئولية الحكومة عن الحفاظ على الاستقرار المالي، وقدم، وبالتالي، مثالاً بشأن الدور الذي يمكن أن يؤديه الجهاز الأعلى للرقابة في الحفاظ على الاستقرار المالي من خلال تقييم هياكل الإشراف على الأسواق المالية.

وقد أسفرت المراجعة التي قام بها ديوان المراجعة الوطني السويدي عن الملاحظات والتوصيات الرئيسية التالية:

## انطواء التوسع في البلطيق علي زيادة المخاطر في القطاع المصرفي

زادت البنوك السويدية المخاطر التي تتعرض لها بقيامها بالتوسع السريع في إقليم البلطيق خلال فترة نمو غير منضبط في اقتصاديات الإقليم. وشملت دلائل وجود مستوى خطر مرتفع: التوسع الائتماني الشديد، وارتفاع أسعار المساكن بسرعة، والإقراض بالعملة الأجنبية، وارتفاع تكاليف اليد العاملة مع ثبات أسعار الصرف. وزادت جميع المخاطر إلى درجة أنها أصبحت واقعاً ملموساً خلال الأزمة المالية.

## استهانة السلطات بالمخاطر

على الرغم من أن المخاوف أصبحت أكثر بروزاً مع نمو الاختلالات، اعتبرت المخاطر هينة خلال الفترة ٢٠٠٥–٢٠٠٧ بأكملها، وذلك جزئيا بسبب كفاية رأس المال بالبنوك بدرجة جيدة. استهانت السلطات بمخاطر الائتمان، لكن الأهم من ذلك أنها أساءت تقدير مخاطر السيولة، وبصفة خاصة تلك المتعلقة بالتمويل الأجنبي للبنوك. ومع ذلك، شارك في هذا الخطأ تقريباً جميع البنوك المركزية الأخرى، والسلطات الإشرافية، وأساتذة الجامعات، ومجتمع المستثمرين في جميع أنحاء العالم.

[1] الحفاظ علي الاستقرار المالي في السويد، الخبرات المكتسبة من توسع البنوك السويدية في دول البلطيق **(RiR 2011:9)**. ويمكن تحميل ترجمة انجليزية للمراجعة بالكامل من موقع ويب ديوان المراجعة الوطني السويدي: **(www.riksrevisionen.se/en/Start/2011_9)**.

### الحاجة إلى تنقيح وتوضيح صلاحية السلطات

يمتلك البنك المركزي السويدي، وهيئة الإشراف المالي السويدية أدوات ودوال تحليل مختلفة. يشرف المذكور أولاً على النظام المالي ككل، في حين أن المذكورة ثانياً تركز على المؤسسات منفردة، ويمكن أن توقع عقوبات إذا قصرت مؤسسة مالية في مجالات مثل كفاية رأس المال أو إدارة المخاطر. وتوجد حاجة إلى تنقيح وتوضيح صلاحيات هذه السلطات، وتطوير الأدوات اللازمة لحماية الاستقرار المالي بالمعنى الواسع. وعلاوة على ذلك، لم توجد سياسة احترازية كلية – صلاحية تشريعية صريحة لإدارة المخاطر في النظام المالي ككل. ينبغي قيام البنك المركزي وهيئة الإشراف المالي بتحديد كيفية وضع إطار لتنظيم مثل هذه السياسة الاحترازية الكلية ومن المسئول عن ذلك.

### عدم كفاية الإشراف على البنوك التي لها عمليات في عدة دول

شعرت سلطات البلطيق أن لديهم عدد قليل من الأدوات، ولا يمكنهم الرقابة على تطوير أسواق الائتمان الخاصة بهم. يمكن فقط أن يطبقوا إطاراً قانونياً صارماً على البنوك المحلية، ولا يمكن تضمين فروع البنوك الأجنبية، مثل فروع بنك السويد، في قواعد معدلة. تم، بعد الأزمة، إنشاء هيكل جديد وأنظمة جديدة عديدة داخل الاتحاد الأوربي للتعامل، من بين أمور أخرى، مع القضايا المتعلقة بالبنوك عبر الحدود. وينبغي أن يحسن هذا الظروف بحيث أن القضايا التي عانت منها فروع البنوك الأجنبية في إقليم بحر البلطيق سيكون من الأسهل إدارتها في المستقبل.

### عدم كفاية الاتصالات من جانب السلطتين

حددت المراجعة وجود فجوة بين وجهة نظر البنك المركزي وغيره من المشاركين فيما يخص الاتصالات المتعلقة بالمخاطر في إقليم بحر البلطيق. اعتقد ممثلون من البنك المركزي أنهم قد بعثوا رسالة أقوى مما تصوره المستفيدون بشأن المخاطر. والحقيقة أن البنك المركزي ناقش المخاطر في إقليم بحر البلطيق في تقاريره نصف السنوية بشأن الاستقرار المالي ويبدو أنها حققت تأثير طفيف على إجراءات البنك. وسيترتب علي إنشاء ساحة عامة تتضمن جلسات منتظمة بشأن الاستقرار المالي في البرلمان السويدي – إجبار كل من البنك المركزي وهيئة الإشراف المالي علي اتخاذ موقف واضح بشأن المخاطر، والإبلاغ عنها للأطراف المعنية علي نطاق أوسع.

### الحاجة إلى تنسيق أفضل

توجد حاجة إلى تعزيز التنسيق بين السلطتين، وبينها وبين الحكومة. يتطلب الهيكل المؤسسي لبنك السويد تنسيقاً كبيراً بين المصرف المركزي وهيئة الإشراف المالي، من جهة، وبين هذه السلطات ووزارة المالية من جهة أخرى. أظهرت المراجعة مناخاً جيداً للتعاون بين البنك المركزي وهيئة الإشراف المالي، ساعد على إيجاده الاتصالات الشخصية بين أعضاء كل من الجهتين. ومع ذلك، فمن المهم وجود عمليات وأساليب للتعاون تتجاوز الاتصالات الشخصية. وعلاوة على ذلك، على الرغم من إبرام الجهتين اتفاق بشأن أساليب التعاون منذ سنة ٢٠٠٣، لم يتم تقييم التعاون. وينبغي استمرار البنك المركزي وهيئة الإشراف المالي

في تعاونها الوثيق للحفاظ على الاستقرار المالي ورفع تقارير إلى البرلمان أو الحكومة بشأن كيفية تنفيذ التعاون خلال السنة. وينبغي اتخاذ قرار بشأن ما إذا كان يجب أن يتم تقييم هذا التعاون داخلياً أو خارجياً.

## عدم كفاية إحكام اختبارات التحمل

وضعت افتراضات حذرة أكثر مما ينبغي في اختبارات التحمل لمرونة المؤسسات المالية بالنسبة للنتائج الاقتصادية السلبية. واستندت اختبارات التحمل التي نفذها البنك المركزي السويدي على إما افتراضات العزلة الجغرافية للتراجع في اقتصاديات دول البلطيق أو تباطؤ دورة الأعمال العادية بها. كان ينبغي أن يفترض الاختبار الأكثر معقولية أن دول البلطيق لديها مشكلات في الوقت نفسه مثل بقية العالم الذي يواجه انكماشاً اقتصادياً. وبالنسبة لاستخدام افتراضات حذرة في اختبارات التحمل، تم تقدير قوة البنوك بأكثر من قيمتها الحقيقية وتم تقدير المخاطر التي يتعرض لها الاستقرار المالي بأقل من قيمتها الحقيقية. وينبغي للبنك المركزي توضيح ما تهدف اختبارات التحمل لقياسه والتأكد من أن افتراضات اختبار التحمل تعكس مخاطر واقعية. يمكن أن تفترض اختبارات التحمل في المستقبل أحجام مختلفة للانكماش في الاقتصاد، والتي من شأنها أن توفر المزيد من المعلومات بشأن قوة البنوك.

## عدم امتلاك الحكومة أدوات لوضع محددات لضمانتها الضمنية للقطاع المالي

تتحمل الحكومة مسئولية ضمنية عن دعم النظام المصرفي عندما تنشأ أزمات. ويوضح النموذج الأيسلندي أن الضمانة يمكن أن تكون مكلفةً بشكل غير معقول عندما ينمو القطاع المصرفي بسرعة كبيرة جداً بالنسبة إلى بقية القطاعات الاقتصادية في الدولة. ولا تمتلك الحكومة السويدية، في الوقت الحاضر، الأدوات اللازمة لوضع محددات لحجم القطاع المصرفي، وبالتالي ضمانتها الضمنية له. وحيث أنه يوجد للبنوك السويدية دور مهيمن في نظم مدفوعات البلطيق، تولت الحكومة السويدية أيضاً مسئولية ضمنية عنها، وبالتالي عن الاستقرار الاقتصادي للدول. ويوضح التطور أن الحكومة السويدية يمكن أن يكون لها مسئولية غير مباشرة عن اقتصاديات دول أخرى عندما تحقق البنوك السويدية دوراً مهيمناً في سوق الائتمان الأجنبي. يجب أن تفحص الحكومة ما إذا كانت مخاطر القطاع المصرفي وضمانة الدولة الضمنية يمكن أن تكون محدودة. يجب على الحكومة التأكد من أنها على علم بصورة منتظمة بجميع المخاطر المشمولة، وليس فقط تلك المتعلقة بكفاية رأس المال البنوك ، بل أيضا المترتبة علي عمليات البنوك في دول أخرى.

## الخاتمة

سلطت الأزمة المالية العالمية الضوء على أهمية الاستقرار والتنظيم الكفء للأسواق المالية. وتعني الضمانات الضمنية التي تقدمها الحكومات للسوق المالية أن المخاطر بمبالغ طائلة

من أموال دافعي الضرائب. وأشارت المراجعة التي أجراها ديوان المراجعة الوطني السويدي إلي العديد من التحديات في الإعداد المؤسسي للعمل مع الاستقرار المالي في السويد قبل الأزمة. وفي واقع الأمر، تنقسم المسئولية عن الاستقرار المالي بين سلطات مستقلة عديدة والحكومة، مما يتطلب التعاون والتنسيق الفعال بين هذه الجهات.كما حددت المراجعة مشكلات في تقييم المخاطر النظامية ووجود لائحة تنظيمية غير فعالة بالنسبة للبنوك العابرة للحدود. وقد أوصت المراجعة، لتعزيز الاستقرار المالي، بوضع إطار تنظيمي لما يسمى سياسة احترازية كلية وضرورة فحص البرلمان لإمكانية تنظيم جلسات استماع علنية بانتظام بشأن الاستقرار المالي. وتؤكد النتائج المراجعة هذه علي الدور الهام للأجهزة العليا للرقابة في تعزيز الاستقرار المالي من خلال تقييم فعالية الهيكل الإشرافي على الأسواق المالية.

للحصول على معلومات مستفيضة، يمكنك الاتصال بالمؤلف علي الموقع الآتي:
thomas.hagberg@riksrevisionen.se.

## ندوة الأوروساي بشأن اتصالات الجهاز الأعلى للرقابة مع الشعب عبر وسائل الإعلام

إعداد/ كاميلا زوندول، ديوان المحاسبة البولندي

تمتلك الأجهزة العليا للرقابة صلاحية لإعلام المواطنين بشأن حالة حكوماتهم كما يفصح عنها في تقارير المراجعة التي تنتجها. لذلك، لم يكن مفاجئاً أن تشعر الأجهزة العليا للرقابة بقلق بالغ بشأن مسألة الاتصالات، التي أصبحت تشكل تحدياً في العالم الحديث حيث تتطور بسرعة تقنيات واتجاهات جديدة، فضلاً عن أدوات المعلومات.

لقد أصبحت الاتصالات، في السنوات الأخيرة، مسألة ذات أهمية حيوية بالنسبة لمجتمع الإنتوساي بأكمله. وأول سياسة اتصال للإنتوساي، التي اعتمدت بالإنكوساي التاسع عشر سنة ٢٠٠٧، وإستراتيجية وإرشاد الاتصال، التي اعتمدت بالإنكوساي العشرين سنة ٢٠١٠، عرفت الاتصالات باعتبارها مسألة ذات أولوية بالنسبة لجميع أعضاء الإنتوساي. وأدى هذا، بطبيعة الحال، إلى مبادرات تستهدف مناقشة الاتصالات من وجهة نظر الجهاز الأعلى للرقابة. على سبيل المثال، ناقشت أحدث ندوة مشتركة للأمم المتحدة / الإنتوساي الاتصالات بوصفها عنصر من عناصر التعاون الفعال بين الأجهزة العليا للرقابة والمواطنين لتعزيز المساءلة العامة.

وحيث أن الاتصالات قضية واسعة جداً، يمكن النظر إليها في من زوايا مختلفة. نظم ديوان المحاسبة البولندي، الذي رأس المجلس التنفيذي للأوروساي من حزيران ٢٠٠٨ إلى حزيران ٢٠١١، ندوة لأعضاء الأوروساي ركزت على عنصر محدد لاتصالات الجهاز الأعلى للرقابة – التعاون مع وسائل الإعلام. ونظراً لأن المشاركين كانوا من إقليم واحد فقط من أقاليم الإنتوساي، يمكن أن تقتصر المناقشة علي السياق الأوربي، وتركز بصفة خاصة على القضايا الأوربية.

المشاركون في ندوة الأوروساي بشأن تعاون الجهاز الأعلى للرقابة مع وسائل الإعلام.

عقدت، على النحو الوارد في عدد تموز ٢٠١١ من هذه المجلة، ندوة (بعنوان اتصالات الأجهزة العليا للرقابة مع الرأي العام عبر وسائل الإعلام) بمدينة وارسو يوما ١٠–١١ أيار ٢٠١١. وحضرها أكثر من ٥٠ مشاركاً من ٢١ جهازاً من الأجهزة العليا للرقابة الأوربية. واستهدفت العاملين بالجهاز الأعلى للرقابة المسئولين عن تصميم وتنفيذ

السياسة الإعلامية، فضلاً عن مسئولي العلاقات العامة / وسائل الإعلام / الصحافة. وتمثل الهدف الرئيسي في مناقشة عملية الاتصال من وجهة نظر كل من خدمات العلاقات العامة بالجهاز الأعلى للرقابة ووسائل الإعلام، والنظر في كيفية تحسين الاتصال بين الأجهزة العليا للرقابة، ووسائل الإعلام، والشعب.

أكد جاسيك جيزييرسكي رئيس ديوان المحاسبة البولندي، في كلمته الافتتاحية، على أهمية التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة ووسائل الإعلام. وحاول العرض الذي قدمه شرح لماذا يجب أن تقدم الأجهزة العليا للرقابة نتائج المراجعة في وسائل الإعلام، وركز على حاجة المجتمع المدني للحصول علي المعلومات بغرض اتخاذ قرارات مستنيرة في ظل الديمقراطية. فحيث أن مهمة الجهاز الأعلى للرقابة هي توفير معلومات عن أداء المؤسسات الحكومية، وحيث أن وسائل الإعلام هي المصدر الرئيسي للمعلومات للشعب، يلزم التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة ووسائل الإعلام، ويجب أن يسعى كلاهما جاهدين لجعلها فعالة قدر الإمكان. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يثق المواطنون، في دولة ديمقراطية يوجد بها وسائل إعلام مستقلة، من أن الصحفيين المستقلين والصادقين قد تحققوا من المعلومات التي يحصلون عليها عبر وسائل الإعلام، وهو ما يضيف إلى مصداقيتها. كما أشار الرئيس/ جيزييرسكي أنه يجب علي جميع موظفي الجهاز الأعلى للرقابة، وليس فقط مسئولي وسائل الإعلام، وضع قضية الاتصالات في الاعتبار لأنهم، باعتبارهم معدي تقارير المراجعة، يساهمون جميعاً المساهمة في المعلومات المقدمة للشعب. يجب أن تكتب تقارير المراجعة بطريقة متيسرة للقارئ وأن تعرض نتائج المراجعة بطريقة مفهومة.

## الجلسة الأولى: منظور العلاقات العامة للجهاز الأعلى للرقابة

لافتتاح جلسة الندوة الأولى، ناقش خبير علاقات عامة بولندي معروف جيداً الاتصالات بين خدمات العلاقات العامة للجهاز الأعلى للرقابة والصحفيين، وأوضح لماذا كثيراً ما يحدث احتكاك بينهما. وذكر أن التواصل الجيد مع ممثلي وسائل الإعلام يساهم في فعالية خدمات العلاقات العامة، وأن الشراكة هي أفضل وسيلة لتفعيل التعاون بينهما.

بعد ذلك، وصف ممثلو الأجهزة العليا للرقابة لألمانيا، والاتحاد الروسي، والمملكة المتحدة سياسات المعلومات التي اعتمدت في أجهزتهم، والأدوات التي وضعوها للتواصل مع وسائل الإعلام. كما وصفوا الفرص والتهديدات الناجمة عن الاتصالات بين خدمات العلاقات العامة للجهاز الأعلى للرقابة ووسائل الإعلام. وشددوا على أن الأجهزة العليا للرقابة ينبغي أن تسعى لعلاقات جيدة مع وسائل الإعلام بحيث يمكن أن تصل نتائج المراجعة إلى الشعب، المخاطَب الرئيسي. لاحظوا أن الأجهزة العليا للرقابة يجب أن تكون أمينة وصادقة إذا كانت تريد علاقات جيدة مع الصحفيين. ولهذا السبب، ينبغي عدم المبالغة في رسائلهم، وينبغي تقديم أعمالهم بطريقة موثوقة، بدون محاولة جعل تقارير المراجعة أكثر جاذبية لجعلها تحظي بالقبول بصورة أفضل.وينبغي أن تكون الأجهزة العليا للرقابة داعمةً، على سبيل المثال، لتنظيم مؤتمرات صحفية لإطلاع وسائل الإعلام علي نتائج المراجعة، وتقديم مواد للصحفيين. ومع ذلك، يجب أن تتوخي الأجهزة العليا للرقابة الحذر عند التعامل مع البيانات الحساسة، وذلك لعدم الإضرار بمصالح الجهات الخاضعة للرقابة.

## الجلسة الثانية: منظور وسائل الإعلام

بدأ اليوم الثاني من الندوة بجلسة مخصصة لتناول منظور وسائل الإعلام بشأن التعاون مع مسئولي العلاقات العامة بالجهاز الأعلى للرقابة. قام صحفيون بولنديون معروفون من الصحافة، والتلفزيون، والإذاعة، بمناقشة تجاربهم، ووصفوا مسئول وسائل الإعلام المثالي الذين يحبذون التعاون معه. يكون مسئول وسائل الإعلام هذا متاحاً بسهولة،

ومستنيراً، ويفهم الفروق الدقيقة للمعلومات التي تبث عبر وسائل الإعلام. كما شدد الصحفيون على ضرورة ألا يتعامل معهم الناطقون باسم الجهاز الأعلى للرقابة وكأنهم أعداء، بل كشركاء توفر لهم فرصة لإعلام جمهور أوسع بشأن عملهم.

ومع ذلك، يشكل التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة وسائل الإعلام تحدياً كبيراً، إذ أنه يبدو وجود اختلاف تام بشأن الأهداف وأوضاع التشغيل لكل من الجهتين.

- ينتج المراجعون تقارير طويلة مفصلة بعناية، بينما يحتاج الصحفيون أنباء قصيرة جذابة.
- يستخدم المراجعون لغةً مهنيةً تحتوي على مصطلحات متخصصة، في حين يستخدم الصحفيون لغة أنباء واضحة.
- يجب امتثال المراجعين لعملية مراجعة طويلة، في حين أن الصحفيين يجب أن توجد لديهم معلومات الآن – "لاحقاً" تكون في كثير من الأحيان بعد فوات الأوان بالنسبة لهم.

ولذلك، تحتاج الأجهزة العليا للرقابة إلى بذل جهد خاص لتوطيد تعاون فعال مع وسائل الإعلام. ومع ذلك، وفقاً لأغلبية المشاركين في الندوة، يعتبر مثل هذا الجهد مجدياً في العالم الحديث، حيث أن المنظمة التي تريد أن تشارك بنشاط في المناقشات العامة لا يمكن أن تكون غائبة عن وسائل الإعلام.

## الجلسة الثالثة: مشكلات التواصل مع وسائل الإعلام

ناقش ممثلون عن الأجهزة العليا للرقابة لليتوانيا، وبولندا، وإسبانيا، في الجلسة الثالثة، سياسات المعلومات لديهم، والتعاون مع وسائل الإعلام في دولهم، والمشكلات المحتملة التي قد تنشأ عن صلاحية جهاز أعلى للرقابة محدد. وشددوا على أن الأجهزة العليا للرقابة ينبغي أن تساعد وسائل الإعلام في فهم الفروق الدقيقة في عملهم. يجب أن يكون الصحفيون على بينة – لإعلام الشعب بشكل فعال بشأن نتائج المراجعة وتأثيرها على سير عمل الحكومة – للدور المخصص الذي تؤديه الأجهزة العليا للرقابة في النظام الديمقراطي. كما سلّط المتحدثون الضوء على أهمية وسائل الإعلام الإقليمية، والتي تعتبر في بعض الدول المصدر الرئيسي للمعلومات بالنسبة للكثير من المواطنين. كما ينبغي أن تطور الأجهزة العليا للرقابة أدوات للتعاون مع ممثلي الصحافة المحلية، ومحطات التلفزيون، والإذاعة. وبعد هذه العروض، أتيح للمشاركين في الندوة الفرصة لطرح أسئلة إضافية على المتحدثين ، ومناقشة الموضوعات التي وجدوها أكثر إثارة للاهتمام أو مثيرة للجدل.

وأثناء تلخيص نتائج الندوة، صرح جاسيك جيزييرسكي رئيس ديوان المحاسبة البولندي أنه على الرغم من الاختلافات في وسائل تواصل الأجهزة العليا للرقابة مع المجتمع، لديهم جميعاً نفس الهدف: تزويد الشعب بمعلومات موثوقة عن نتائج المراجعة. ويمكن للأجهزة العليا للرقابة استخدام وسائل الإعلام لتحقيق هذا الهدف لكن لا ينبغي أن تهمل علاقتها مع الجهات الخاضعة للمراجعة أثناء التركيز على تطوير علاقات جيدة مع وسائل الإعلام. وفي الختام، أكد رئيس ديوان المحاسبة البولندي أنه يجب أن تكون الأجهزة العليا للرقابة حرةً في اتخاذ القرار بشأن توقيت ومحتوى المعلومات التي تقدمها للشعب، فضلاً عن أساليب تقديم تلك المعلومات. وتعتبر حرية نشر نتائج المراجعة شرطاً مسبقاً لاستقلالية الجهاز الأعلى للرقابة، على النحو المنصوص عليه في إعلان المكسيك للإنتوساي.

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بديوان المحاسبة البولندي:

بريد إلكتروني: wsm@nik.gov.pl

موقع ويب: www.nik.gov.pl.

## إشادة باساي بالإنجازات الكبيرة في المؤتمر الرابع عشر

**إعداد/ لين ويبكس، مستشار بناء القدرات لباساي**

**احتفل أعضاء رابطة الأجهزة العليا للرقابة لإقليم المحيط الهادئ (باساي) بمضي ٢٥ سنةً من التقدم عندما اجتمعوا في الفترة من ٢ إلي ٥ آب ٢٠١١، بمدينة نوكوالوفا، تونجا، في المؤتمر الرابع عشر، الذي كان موضوعه قيمة وعوائد الأجهزة العليا للرقابة. وقامت الوفود رسمياً بإقرار اتفاقيات جوهانسبرج للإنتوساي، والمشاركة في خبراتهم الأخيرة وإنجازاتهم، والمصادقة علي الأنشطة المستمرة لتنمية القدرات لمبادرة المراجعة الإقليمية للمحيط الهادئ PRAI، ومناقشة الخطوات التالية نحو تنفيذ برامج ومنتجات مبادرة المراجعة الإقليمية للمحيط الهادئ في جميع أنحاء الإقليم.**

**تجمع وفود ومراقبو المؤتمر خارج مركز المؤتمرات بحديقة فاونيلوا، نوكوالوفا، تونجا لأخذ صورة جماعية رسمية**

**اجتمع في مؤتمر هذه السنة، الذي يعتبر واحداً من أكبر المؤتمرات التي انعقدت بإقليم المحيط الهادئ، ٢١ ديوان مراجعة وطني وحكومي، فضلاً عن ممثلين عن الشركاء في التنمية والجهات المعنية الرئيسية الأخرى. جاءت وفود دواوين المراجعة من ساموا الأمريكية، وديوان المراجعة الوطني الاسترالي، ودواوين الولايات الاسترالية نيو ساوث ويلز وفيكتوريا؛ وجزر كوك؛ وفيجي؛ وولايات ميكرونيزيا الموحدة: كوسراي، وبوهنباي، ويأب؛ وجوام؛ وكيريباتي؛ وجزر مارشال؛ وناورو؛ وكاليدونيا الجديدة؛ ونيوزيلندا؛ وبالاو؛ وبابوا غينيا الجديدة؛ وساموا؛ وجزر سليمان؛ وتونجا؛ وتوفالو. وحضرت جهات مانحة وأطراف معنية من الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية، وبرنامج المعونة النيوزيلندي، وبنك التنمية الآسيوي، وأمانة منتدى جزر المحيط الهادئ، ومركز المحيط الهادي المالي والتقني.**

## حفل الافتتاح

أثناء حفل الافتتاح، انتقلت رسمياً رئاسة "باساي" من ريمون تاكي، المراجع العام للكيريباتي، إلي بوهيفا تويونيتوا، المراجع العام لتونجا.

ألقى اللورد تولافيتو، النائب / القائم بأعمال رئيس المجلس التشريعي لتونجا، خطاباً افتتاحياً مشيراً إلى أن علاقة العمل الوثيقة بين الأجهزة العليا للرقابة والسلطات التشريعية التي تخدمها، والدور الذي تؤديه الأجهزة العليا للرقابة في إحداث التغيير وإدخال التحسينات. وشدد على الدور الهام للأجهزة العليا للرقابة في طمأنة الشعب بأن حكومته تعمل باقتصادية، وكفاءة، وفعالية لتلبية احتياجاته وتوقعاته.

كما قامت لين بروفوست، الأمينة العامة لباساي والمراجعة العامة لنيوزيلندا، بالترحيب بأعضاء الوفود والجهات المعنية. والمشاركة في المعلومات والملاحظات التي توصلت إليها من الإنكوساي العشرين في جوهانسبرج. وأشارت، تأكيداً لملاحظات اللورد تولافيتو، إلى أن مناقشات الإنكوساي قد شددت على قيمة وعوائد الأجهزة العليا للرقابة باعتبارها دعامة هامة في النظم الديمقراطية. وشددت على ضرورة سعي كل الجهاز الأعلى للرقابة للاعتراف به كجهاز يحدث فرقاً لصالح المواطنين الذين يخدمهم، وينبغي أن يصدر تقارير واضحة وموجزة، ومتاحة للشعب وكذلك للعملاء والجهات المعنية. ولفتت السيدة/ بروفوست الانتباه إلى الموضوعات الأخرى لمؤتمر جوهانسبرج بشأن المراجعة البيئية وتنفيذ المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة ISSAI، التي من شأنها أن تكون أساساً للمناقشات باساي اللاحقة. وشددت على أن التحدي الذي يواجه باساي يتمثل في لتنفيذ اتفاقيات جوهانسبرج في المحيط الهادئ – بطريقة المحيط الهادئ.

## تقارير خاصة

استمعت الوفود بعدئذٍ لتقارير خاصة من أصحاب الشأن تلقت تحديثات من الممثلين الذين شاركوا في اجتماعات منظمة الإنتوساي المختلفة.

## أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ

استدعى سانجيش نايدو، المستشار الاقتصادي لأمانة منتدى جزر المحيط الهادئ، تحدى المجموعة للقيام بدور أكثر نشاطاً في تعزيز التنمية الاقتصادية في جميع أنحاء الإقليم. وأشار إلى أن إقليم المحيط الهادئ تخلف عن مناطق أخرى من حيث النمو الاقتصادي، لكن تنفيذ خطة المحيط الهادئ، التي تهدف إلى تعزيز التكامل والتعاون الإقليمي، يهدف إلى تغيير هذا النمط. وشجع الأجهزة العليا للرقابة علي الإلمام بالركائز الأربعة للخطة – النمو الاقتصادي، والحوكمة الرشيدة، والأمن، والتنمية الاقتصادية – والبحث عن سبل لقيادة الجهود من أجل التغيير والسعي إلي طرق جديدة لدعم الخطة. وأكد بشكل خاص على ضرورة تحسين الاتصالات والجهود المبذولة لتنسيق الأنشطة.

## لجان وبرامج الإنتوساي

أبرز العرض التقديمي بخصوص مجموعة عمل المراجعة البيئية تأثير مراجعة الأداء التعاونية لباساي بشأن إدارة النفايات الصلبة، والتي كانت قد ظهرت في اجتماع مجموعة عمل المراجعة البيئية حديثاً. ولقد ظهرت أيضاً إنجازات باساي في اجتماع لجنة بناء القدرات، وتلقت الأمانة بالفعل طلبات من أعضاء اللجنة بشأن الأدلة

الإرشادية ومواد التدريب علي بناء القدرات لباساي. وتقبلت الجهات المانحة، في اجتماع اللجنة المحفزة للجهات المانحة – الإنتوساي، النهج الإقليمي وأثنت علي باساي بشأن النتائج التي تحققت بالفعل من خلال مبادرة المراجعة الإقليمية للمحيط الهادئ.

## العروض التقديمية للأجهزة العليا للرقابة

قدمت الوفود عروض تقديمية بشأن تقدُّم وإنجازات الأجهزة العليا للرقابة في اعتماد وتنفيذ اتفاقيات جوهانسبرج. وبرزت عدة موضوعات هامة من خلال العروض التقديمية والمناقشات اللاحقة.

- تقدم الأطر مختلفة – إطار الكومنولث، وإطار الولايات المتحدة، والإطار الفرنسي – في الإقليم مجموعة واسعة من الممارسات الجيدة التي يمكن أن تشارك فيها وترعاها الأجهزة العليا للرقابة.
- يمكن تقييم قيمة عمليات المراجعة من خلال المتابعة بشأن قضايا المراجعة، والمسوح الرسمية وغير الرسمية للجان، والجهات المعنية الرئيسية، وفحوص النظراء.
- يمكن للأجهزة العليا للرقابة التواصل بشأن قيمة عملها بطرق مختلفة. ويتضمن أكثرها شيوعاً رفع تقارير إلى الهيئات التشريعية ولجانها، والجهات الخاضعة للرقابة، ومجالس الإدارة، ولجان المراجعة. كما يمكن أن تصدر الأجهزة العليا للرقابة نشرات إعلامية، وتقوم بإعداد تقرير سنوي، وتقديم معلومات علي مواقع الويب، وتوزيع أدلة الممارسات الجيدة، وتنظيم حلقات عمل أو ندوات.
- تعتبر المراجعة البيئية موضوعاً هاماً بالنسبة للدول الجزرية في المحيط الهادئ، وقد تحقق تأثير كبير لمراجعة الأداء التعاونية التي أجريت في الإقليم.
- يطبق بعض الأجهزة العليا للرقابة بالفعل المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، التي – بالرغم من حداثتها نسياً – تتفق عموماً مع المعايير الدولية للمراجعة. ومع تقديم الأدلة الإرشادية والدورات التدريبية للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، ستكون الأجهزة العليا للرقابة في الإقليم قادرةً على المضي قدماً في تنفيذ المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة.
- يشارك بعض الأجهزة العليا للرقابة في الجهود الرامية إلى تعزيز تشريعات المراجعة من أجل ضمان قدر أكبر من الاستقلالية.

## التقدم المحرز في مبادرة المراجعة الإقليمية للمحيط الهادئ

تم تطوير مبادرة المراجعة الإقليمية للمحيط الهادئ سنة ٢٠٠٧ للتصدي للتحديات التي تفرضها المعايير المتغيرة للمراجعة الحكومية في إقليم المحيط الهادئ. وتقدم هذه المبادرة الدعم ضمن الإطار العام للتعاون الإقليمي بموجب خطة المحيط الهادئ حيث أنها تؤكد على أن ممارسات المراجعة الحكومية عنصرٌ مركزيٌ في تحقيق نتائج الحوكمة الرشيدة، والتي يمكن أن تساهم، بدورها، في تحسين الأداء الاقتصادي ونتائج النمو بالنسبة للدول الجزرية في المحيط الهادئ.

وأكدت الوفود من جديد، في المؤتمر، على أساس مبادرة المراجعة الإقليمية للمحيط الهادئ في الإقليم والعلاقة مع خطة المحيط الهادئ، وتلقت تقارير عن إكمال العديد من الإنجازات الكبرى.

تمت بنجاح الجولة الأولى من برنامج "دعم المراجعة في الإقليم الفرعي" سنة ٢٠١٠. ينطوي البرنامج على نهج تعاوني لإنجاز عمليات المراجعة المالية في كيريباتي، وناورو، وتوفالو. ولقد كان لعمليات المراجعة عوائد

كبيرة بالنسبة لإدارة المالية العامة في الدولة، والحوكمة، وتطوير قدرات الأجهزة العليا للرقابة الثلاث وموظفيها. وبدأت الجولة الثانية من البرنامج في حزيران ٢٠١١ في كيريباتي، وسيتم الانتهاء منها في أوائل سنة ٢٠١٢.

واكتمل، في سنة ٢٠١٠، أول مراجعة أداء إقليمية تعاونية لباساي، بشأن إدارة النفايات الصلبة. وينطوي المشروع على مشاركة الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء العشرة، وأسفر عن تقارير وضعتها كل دولة على حدة (وقد تم الآن عرض سبعة منها على الهيئات التشريعية في كل دولة)، وتقرير إقليمي شامل (متاح بالموقع الآتي: www.pasai.org). وقد اكتمل العمل الميداني بشأن المراجعة الثانية، التي تشتمل علي إدارة المياه الصالحة للشرب، وانتقل المشروع إلى مرحلة إعداد التقارير.وأيد المؤتمر أيضاً مراجعة ثالثة لإدارة مصايد الأسماك المستدامة في جميع أنحاء إقليم المحيط الهادئ.

واصل برنامج بناء القدرات لباساي إظهار نجاح كبير. وقد شارك موظفون من الأجهزة العليا للرقابة في مختلف أنحاء الإقليم في مجموعات عمل لوضع أدلة إرشادية وبرامج تدريبية.وأيد المؤتمر أدلة جديدة بشأن إدارة الموارد البشرية، وضمان الجودة، وإعداد التقارير؛ بالإضافة إلى الاستعراض النهائي لأدلة المراجعة المالية ومراجعة الأداء. وتكمل هذه الأدلة الإرشادية برنامج التدريب الشامل القائم على المهارات الذي تتم ريادته في الإقليم. وستقدم سلسلة من الدورات التدريبية، بحلول أوائل سنة ٢٠١٢، التنمية المهنية للموظفين من مستوى المعينين الجدد إلى المناصب الإدارية.

وفي مبادرة أخرى لبناء القدرات، علمت الوفود المزيد عن التقدم المحرز في المراجعة الشهادية. ويهدف هذا النشاط لمبادرة المراجعة الإقليمية للمحيط الهادئ إلى تحديد الدورات التدريبية والفرص العملية أثناء أداء الوظائف التي تلبي احتياجات الأجهزة العليا للرقابة ومتطلبات المراجعة الشهادية للهيئات المهنية. وحيث توجد فجوات، تتوقع اللجنة التنسيق مع الجامعات لتقديم دورات تدريبية جديدة واستكشاف خيارات لإنشاء دورات تدريب داخلي، بينما يتوسع أيضاً المجال أمام الأجهزة العليا للرقابة بحيث يمكن أن تكون بمثابة منظمات معتمدة للتدريب في الإقليم.

وأيد المؤتمر أيضاً استقصاءً بشأن حالة المساءلة والشفافية في الإقليم. وتتابع الدراسة، التي يجري تمويلها بواسطة برنامج المعونة النيوزيلندي، استقصاءً أجري سنة ٢٠٠٩، ويتضمن دراسات معمقة في العديد من الدول بالإقليم.

ومن منطلق التطلع إلى المستقبل، أيد المؤتمر اعتماد إطار أداء باساي، الذي أعد تحت إشراف المجلس التنفيذي لباساي بدعم من شركائها في التنمية والجهات المعنية. ومن خلال تنفيذ الإطار، يمكن أن تقيس باساي إنجازات مبادرة المراجعة الإقليمية للمحيط الهادئ في تحسين الحوكمة، بما يتفق مع خطة إقليم المحيط الهادئ وغيرها من النتائج.

## ورش العمل

تضمن المؤتمر أيضاً جلسات ورشة العمل بشأن إدخال المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة والتغيير التنظيمي الرائد.

## إدخال المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة

زودت سارة لاينهام، من ديوان المراجع العام النيوزيلندي، الوفود بمعلومات بشأن المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، مقدمةً على وجه التحديد إطار التعامل مع المتطلبات الأساسية لعمل الأجهزة الرقابية. وعممت

قائمة مرجعية للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة بما يسمح للوفود بمقارنة الموقف الحالي لأجهزتهم العليا للرقابة بالنسبة للمتطلبات المحددة في المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة.

وأثناء قيام الوفود بإكمال ومناقشة المندوبون، لاحظ العديد من التحديات الأجهزة العليا للرقابة وجود تحديات دستورية أو تنظيمية إزاء تلبية متطلبات المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة. ووافقت الوفود على ضرورة وضع رؤساء الأجهزة العليا للرقابة أولوية للتطوير والمشاركة في استراتيجيات لتحرك الأجهزة العليا للرقابة في اتجاه تلبية المتطلبات. كما لاحظوا أن الإصدارات المرتبطة بمبادرة المراجعة الإقليمية للمحيط الهادئ تتفق وترتبط مع المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة. وحيث تتحرك دواوين المراجعة نحو دمج إصدارات مبادرة المراجعة الإقليمية للمحيط الهادئ في مكاتبهم، سيقتربون بفعالية إلى تلبية المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة بدرجة أوثق.

## قيادة التغيير التنظيمي

قدم كريس كيلي، مفوض الشرطة في تونجا، خطبة رئيسية بشأن التغييرات التي أدخلتها لإصلاح شرطة تونجا. لخص أهدافه، ووصف التحديات التي واجهها، وأوضح النهج التي استخدمها لتحسين الممارسات داخل قوات الشرطة. وعرضت هذه الخطبة مقدمةً ممتازةً لورشة العمل التي قدمها لين ويبكس، مستشار باساي في مجال بناء القدرات.

في جلسات ورشة العمل، حددت الوفود فرصاً لإدخال تحسينات في الأجهزة العليا للرقابة واستكشفت استراتيجياتها التي قد تمكنها من إجراء تغييرات. وقد أولوا عناية خاصة، في هذه الجلسات، للطرق التي قد تجعل مختلف مكونات مبادرة المراجعة الإقليمية للمحيط الهادئ مفيدةً في تعزيز التغيير.

## جلسات العمل

قامت الوفود، في جلسات العمل، بالإجراءات التالية:

- تكليف الأمانة والأمين العام بوضع خطة للاتصالات والعلاقات لنشر المعلومات عن باساي، وتشجيع تعزيز علاقات العمل مع الشركاء في التنمية، وأصحاب المصالح، والهيئات المهنية، ومؤسسات التدريب، وغيرها.
- التأكيد علي أعضاء المجلس التنفيذي.
- الموافقة علي كاليدونيا الجديدة كموقع لمؤتمر باساي سنة ٢٠١٢، وقول عرض "جوام" لاستضافة مؤتمر سنة ٢٠١٣.

وكان المشاركون في المؤتمر في غاية الامتنان للعمل التنظيمي الموسع من قبل موظفي الجهاز الأعلى للرقابة التونجي، وأمانة باساي، والقيادة وحسن الضيافة التي قدمها المراجع العام لتونجا في استضافة المؤتمر. ويتطلع باساي حالياً لمدة سنة أخرى من الجهد الجماعي والفردي لتحسين المراجعة – ومساهمتها في تحسين المساءلة والشفافية في المحيط الهادئ.

ولمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بإيروني فاتولوكا، المدير التنفيذي لباساي علي الموقع الآتي: (eroni.valuloka@pasai.org).

## المؤتمر الثالث للأوروساي – الأربوساي

**إعداد/ الجهاز الأعلى للرقابة لدولة الإمارات العربية المتحدة**

**عقد في أبو ظبي، عاصمة دولة الإمارات العربية المتحدة، في آذار ٢٠١١، المؤتمر الثالث للأوروساي– الأرابوساي ، بحضور مشاركين من أكثر من ٤٠ دولة في الإقليمين. وقدم المؤتمر، الذي عقد بعد وقت قصير من الإنكوساي العشرين في جوهانسبرج، فرصة للتفكير في اتفاقيات جوهانسبرج، فضلاً عن موضوعات المؤتمر المتعلقة بالمساءلة والشفافية، ومحاربة الفساد.**

**واعتمدت الجلسات المخصصة للشفافية والمساءلة على المناقشات التي دارت في الإنكوساي العشرين، وقدمت مزيداً من المعلومات عن المستندات المتضمنة في إطار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة جنباً إلى جنبٍ مع الخبرات القطرية العملية بشأن هذه القضايا. واستهدفت الجلسة النهائية بشأن مكافحة الفساد زيادة الوعي والنظر في نطاق المراجعة أو بشأن الفساد في نطاق صلاحيات الأجهزة المختلفة.**

**أصدر المؤتمر إعلان أبو ظبي، الذي يحاول توفير منصة لتحقيق التقارب بين الأقاليم من خلال تحديد طرق المنفعة المتبادلة للتعاون من أجل تنفيذ إطار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة وتعزيز مكافحة الفساد. ويتضمن الإعلان ملحقاً يسرد العديد من المستندات التي أصدرتها الإنتوساي وأقاليمها. ويقدم توجيهاً هاماً بشأن كيفية العمل كجهاز أعلى للرقابة، والذي يتراوح من تقوية وظائف ضمان الجودة إلي العناصر الهيكلية للأعمال.**

**كشفت مناقشات ما قبل المؤتمر مع الأجهزة العليا للرقابة المختلفة أنه بينما يعتبر تحديد كمية المستندات المتاحة ووضع إطار لعمليات الجهاز الأعلى للرقابة على حد سواء تعهدات ذات قيمة، يمكن حدوث ارتباك فيما يخص تنظيم المعلومات التنفيذ العملي. يصعب، على سبيل المثال، تنفيذ عناصر بحث القيمة والعوائد من الإنكوساي العشرين عند النظر في بناء القدرات أو المعيارين ٢٠ و٢١ من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة (مبادئ المساءلة والشفافية، ومبادئ الشفافية – الممارسات الجيدة). وتحقيقاً لهذه الغاية، يركز الملحق على تنظيم (بدلاً من إنشاء المزيد من) المعلومات الحالية في الهيكل.**

**كما حددت مناقشات ما قبل المؤتمر نقص الاهتمام بالغش والفساد في إطار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة. ويؤدي تركيزها الشديد على المراجعة (خصوصاً المراجعة الشهادية)، ومحدودية التوجيه بشأن التفتيش والتحقيق (التي هي جزء من صلاحيات العديد من الجهاز الأعلى للرقابة) – يؤدي إلى نقص التركيز على هذه المجالات.**

### نبذة عن الجلسة الأولى: الشفافية

**رأس الجلسةَ الأولى الجهازُ الأعلى للرقابة الإماراتي المضيفُ، والتي ركزت على مهمتين أساسيتين إذا أرادت الأجهزة العليا للرقابة أن "تتطابق أفعالها مع أقوالها": توفير المعلومات عن أدائها (كما هو موضح من خلال الجوانب الأساسية للمعيارين ٢٠ و٢١ من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، في النطاق العام، وفتح أبواب الجهاز الأعلى للرقابة أمام التدقيق، كما نوقش في إطار آلية فحوص النظراء. وقبل الاجتماع، قامت الأجهزة العليا للرقابة باستيفاء الاستقصاء حيث قدمت نبذة عن العناصر الرئيسية للشفافية.**

**الشكل ١: عناصر الشفافية الرئيسية للأجهزة العليا للرقابة**

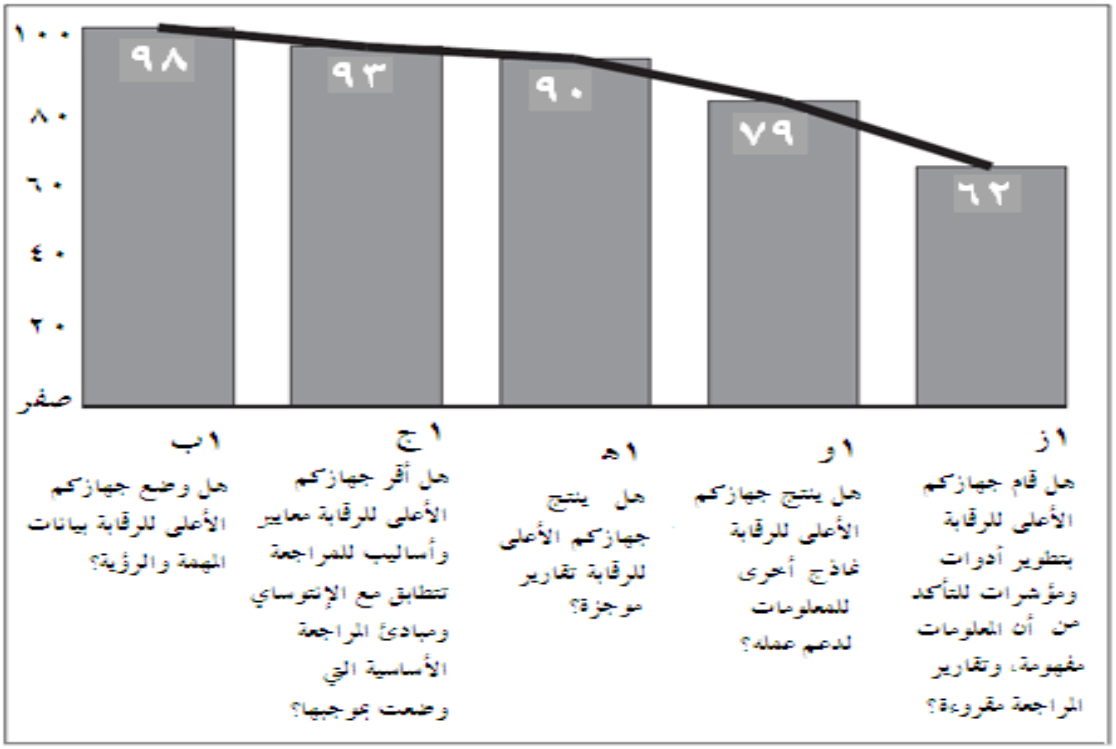


**المصدر: استقصاء الجهاز الأعلى للرقابة بشأن الشفافية.**

**تتجه الأجهزة العليا للرقابة، كما هو مبين في الشكل ١، نحو امتلاك مؤشرات للشفافية. لكن ما زال المجال مفتوحاً للتطوير بشأن الوضع الفعلي لهذه الآليات موضع التنفيذ للتأكد من فعالية مخرجات الجهاز الأعلى للرقابة.**

**قدم الجهاز الأعلى للرقابة الفرنسي بحثاً يوضح المبادئ الرئيسية للمعيارين ٢٠ و٢١ من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، وهما عبارة عن تقدير بسيط للجوانب التي تحتاجها الأجهزة العليا للرقابة لوضع تفويضاتها موضع التنفيذ والمساعدة على إضافة قيمة وعائد إلي حياة المواطنين. وهذا يكمل قضايا القيمة والعوائد الموجزة في الموضوع ١ للإنكوساي العشرين. ركز الجهاز الأعلى للرقابة الفرنسي على المبادئ المتعلقة بتوصيل نتائج أعمال الجهاز الأعلى للرقابة، على النحو المبين في الشكل ١. كما قدم الجهاز الأعلى للرقابة العراقي بحثاً شاملاً عن خبرته فيما يتعلق ببعض المبادئ المنصوص عليها في المعيارين ٢٠ و٢١ من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة.**

**ويعتبر فحوص النظراء أداة مجربة ومختبرة يمكن أن تساعد الأجهزة العليا للرقابة علي زيادة شفافيتها وتعزيز فعاليتها. قدم الجهاز الأعلى للرقابة الألماني، الذي كان مشاركاً بدرجة كبيرة في صياغة مبادئ توجيهية لفحوص النظراء، بحثاً عن نظرية وممارسة فحوص النظراء من وجهة نظر كل من القائم بفحوص النظراء والخاضع لهذه الفحوص.**

**ويمكن حدوث نقل المعرفة والتعلم بالنسبة للجهة الموجودة في هذا الجانب أو ذاك من جانبي فحوص النظراء. وعلاوة على ذلك، يركز العديد من الاتفاقيات فيما يتعلق بنطاق الفحوص على فعالية الجهاز الأعلى للرقابة. على سبيل المثال، تم الاعتراف للجهاز الأعلى للرقابة النرويجي بفعالية أدائه لعملية المراجعة، مما يدل على كيف يمكن أن يضفي فحوص النظراء مصداقية على عمل الجهاز الأعلى للرقابة.**

**وعرض الجهاز الأعلى للرقابة السويسري خبرة أخرى لفحوص النظراء. بالنسبة لجهاز أعلى للرقابة صغير، يمكن أن يكون فحوص النظراء فرصة حقيقية للاستفادة من موارد أكبر من الأجهزة العليا للرقابة بطريقة مركزة. وتم تناول نطاق فحص النظراء السويسري باعتباره قضايا بعيدة المدى هامة فيما يخص الإجابة علي الأسئلة الآتية:**

- هل يقوم الجهاز الأعلى للرقابة بإكمال مهامه؟
- هل يؤدي الجهاز الأعلى للرقابة عمله بفعالية ومهنية؟
- كيف يعود عمل الجهاز الأعلى للرقابة بالنفع على الجهات الخاضعة للرقابة؟

وشارك في المداولات التي تنطوي علي الاتفاق بشأن فحوص النظراء أطراف معنية علي نطاق أوسع، بمن فيهم البرلمانيون.

وبالإضافة إلى توضيح قيمة الجهاز الأعلى للرقابة، يمكن أن تسلّط فحوص النظراء الضوء على المجالات التي تحتاج إلى التطوير والتحسين وتقديم المشورة الموضوعية والتوجيه. وتمت عروض تقديمية بالمؤتمر بشأن بناء القدرات وملخص لتقرير جرد مبادرة تنمية الإنتوساي حيث حددت الأجهزة العليا للرقابة مجالات للتطوير والتدريب. ويمكن أن تساعد عملية فحوص النظراء الأجهزة العليا للرقابة في تقديم تأكيد الطرف الثالث بشأن الثغرات في قدرتها على تلبية احتياجات الجهات المعنية.

وأخيراً، يمكن أن تعالج فحوص النظراء المخاوف بشأن العائد على الموارد المستثمرة في الأجهزة العليا للرقابة.

ونوقشت هذه المسألة، على مستوى أوسع، خلال الجلسة الثانية بشأن المساءلة.

## نبذة عن الجلسة الثانية: المساءلة

رأس الجهاز الأعلى للرقابة اللبناني الجلسة الثانية، التي ركزت على توفير المعلومات بشأن ممارسات إعداد تقارير الجهاز الأعلى للرقابة، وضمان أن تؤخذ نتائج وتوصيات المراجعة على محمل الجد. قدم الديوان الروسي نبذة عن كيفية تأثير عملياته علي جدول أعمال الإدارة المالية العامة علي نطاق أوسع في روسيا. وهذا يشمل تقييم الموازنة في مراحل مختلفة (وليس مجرد بعد حدوث الوقائع). وأوضح العرض التقديمي للديوان عملية المساءلة بعد صدور تقرير المراجعة وأخذه بنظر الاعتبار في مختلف الدواوين، فضلاً عن سرعة الاستجابة لنتائج المراجعة، ولا سيما قدرته على التعامل مع قضايا ذات أهمية حيوية. وتوجد مجموعة من الأنشطة المخططة والاستجابات للقضايا المنبثقة في نطاق المصلحة العامة من شأنها المساعدة في الحفاظ على مراعاة الديوان لاعتبارات الملاءمة والمهنية. وهذا، بدوره، يضمن المصلحة العامة في نتائج المراجعة واتخاذ إجراءات سريعة بشأن التوصيات.

قدم الجهاز الأعلى للرقابة الأردني نبذةً عن مختلف أنواع المساءلة في ظل النظام الذي يقوم على أساس المحكمة، وهي أوسع نطاقاً من نظم دواوين المراجعة. ويتم التركيز بشكل خاص على المساءلة الفردية وتقييم واجبات ومسئوليات الموظفين العموميين.

وعرض رئيس الأوروساي، الجهاز الأعلى للرقابة البولندي، بحثاً عن قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة، واستمرار النقاش بشأن هذا الموضوع حتى بدء الإنكوساي العشرين. وناقش العرض ضرورة هذه التدابير والمؤشرات، وكيف ينبغي الأخذ بها وإعداد تقارير عنها للجهات المعنية. وتمثل أحد القضايا الأساسية في دمج أي إطار في بنية الجهاز الأعلى للرقابة، والالتزام بمبدأ إعداد المؤشرات "الذكية" (بمعني المؤشرات المحددة، والقابلة للقياس، والممكن إنجازها، والواقعية، والمقدمة في الوقت المناسب).

وقدم الجهاز الأعلى للرقابة البلجيكي مثالاً بشأن قيمة الجهاز الأعلى للرقابة للأطراف المعنية، من خلال مناقشة عمله بشأن نظام التأمينات الاجتماعية. ووصف الجهاز الأعلى للرقابة المالطي تقريره المرفوع إلى البرلمان بشأن المساءلة، حيث قدّم مثالاً بشأن نوع المعلومات التي يمكن أن تقوم الأجهزة العليا للرقابة بجمعها وإعداد تقارير عنها فيما يخص أدائها وأنشطتها.

وقدم الجهاز الأعلى للرقابة الاسباني بحث هام لخص كثير من القضايا التي أثيرت في هذه الجلسة. وتناول هذا البحث المساءلة من حيث ما يأتي:

- دعم الشفافية.
- تحديد المسائل محل الاهتمام أو المصلحة العامة وذات الأهمية.
- دعم الحوكمة الرشيدة.
- متابعة القرارات والتوصيات.
- دعم التحسين في القوانين واللوائح.

## نبذة عن الجلسة الثالثة: مكافحة الفساد

قدمت الجلسة الختامية فرصة للأجهزة العليا للرقابة، تحت إشراف الجهاز الأعلى للرقابة البرتغالي، لمناقشة الموضوع الصعب بشأن مشاركة الجهاز الأعلى للرقابة وولايته في مكافحة الفساد. تحتاج الأجهزة العليا للرقابة إلى أن تكون رائدة في تشجيع الوقاية من الغش والفساد، بالأحرى عن أن تكون وكالات لإنفاذ القانون. وليس صلاحيات الجهاز الأعلى للرقابة في هذا المجال بالضرورة واضحة المعالم، وبالتالي، يمكن أن تختلف الممارسات عبر الأجهزة العليا للرقابة اختلافاً كبيراً، كما هو موضح في الشكل ٢.

### الشكل ٢: مشاركة الجهاز الأعلى للرقابة في مكافحة الفساد

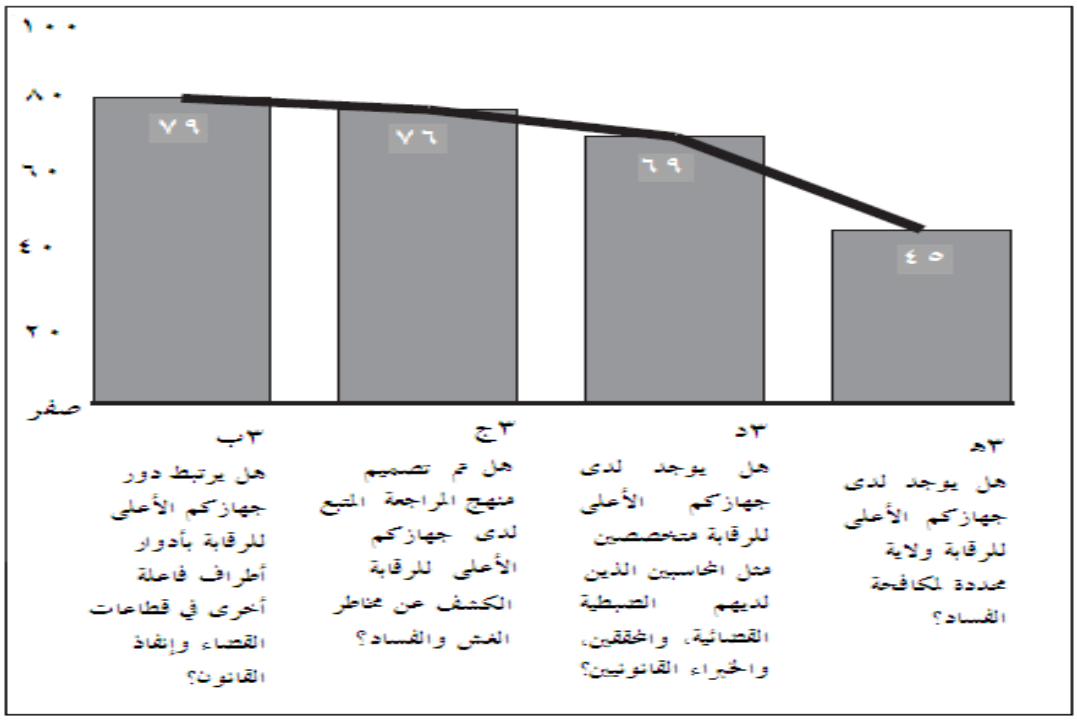


المصدر: استقصاء الأجهزة العليا للرقابة بشأن الشفافية

تم عمل عدة عروض تقديمية بشأن تقنيات مبتكرة واستخدامات التكنولوجيا لتوفير بعض التدابير لمنع وكشف الغش والفساد. وأبرزت العروض التي قدمتها في الأجهزة العليا للرقابة لدول الإمارات العربية المتحدة، والمجر، وهولندا نصائح ومهارات متعلقة بتقييم الغش والفساد.

## الاختتام

أكد مؤتمر الأوروساي-الأرابوساي علي عدد من القضايا الرئيسية. وتتجه الإنتوساي ومجموعات عملها الإقليمية نحو توثيق التعاون والتنسيق، كما اتضح في إطار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة. ومع ذلك،

**تثبت الممارسات والخبرات الحالية الحاجة إلى مزيد من المشاركة في المعرفة لتمكين الاتساق والجودة العالية كلما كان ذلك ممكناً. وبالرغم من المحددات المرتبطة بالقدرات واختلاف الصلاحيات، ينبغي استفادة الأجهزة العليا للرقابة من برامج العمل المشتركة، وإجراء فحوص النظراء، وتطوير أساليب مبتكرة لضمان التمكن من الإدماج بشكل فعال لجميع جوانب إطار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، وتغطية العناصر الإضافية للغش والفساد.**

**ولمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالجهاز الأعلى للرقابة الإماراتي:**

**بريد إلكتروني: president@saiuae.gov.ae.**

**موقع ويب: www.saiuae.gov.ae.**

إعداد: هيذر كايستير، وباتريك فراي، ديوان المساءلة الحكومية بالولايات المتحدة

## الاجتماع الثاني لمجموعة مشروع تنسيق المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة

عقدت مجموعة مشروع تنسيق المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، خلال الفترة من ٢٩ تشرين ثاني حتى ١ كانون أول ٢٠١١، اجتماعها الثاني، بديوان المساءلة الحكومية بالولايات المتحدة، في واشنطن العاصمة، ويرأس الجهاز الأعلى للرقابة الدنماركي مجموعة المشروع، التي تضم في عضويتها ١٣ جهازاً أعلي للرقابة من مختلف أنحاء العالم. وهي مكلفة بمراجعة المستوى الثالث لإطار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة – مبادئ المراجعة الأساسية – للتأكد من أن المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة مستوفاة لما يأتي:

- وصف الدور العام ووظيفة المراجعة التي يؤديها الجهاز الأعلى للرقابة، والملاءمة، وتحقيق الاستفادة لجميع أعضاء الإنتوساي.
- تقديم نبذة ومراجع مستفيضة للمجموعة الكاملة للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة.
- تقديم مجموعة متناسقة من المفاهيم وارتباط أفضل بين جميع مستويات إطار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة.

واستناداً إلي نتائج الاجتماع الأول للمجموعة وردود الفعل التي تم تلقيها من اللجنة المحفزة للجنة المعايير المهنية، تضع المجموعة إطار لهذه الفحوص بمراعاة المبادئ الأساسية الكامنة في جميع عمليات المراجعة الحكومية، وكذلك تطبيقها المحدد علي المراجعة المالية، ومراجعة الأداء، ومراجعة المطابقة. واجتمعت المجموعة، من أجل هذا الهدف، في ديوان المساءلة الحكومية لمناقشة أربع مستندات جديدة تتمثل فيما يلي:

- المعيار رقم ١٠٠ من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة: جوهر مراجعة القطاع العام.
- المعيار رقم ٢٠٠ من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة: مبادئ المراجعة المالية.
- المعيار رقم ٣٠٠ من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة: مبادئ مراجعة الأداء.
- المعيار رقم ٤٠٠ من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة: مبادئ مراجعة المطابقة.

قدمت كل من المجموعات الفرعية الأربعة لوضع المسودة نبذة متقدمة عن الموقف بصدد المسودة الحالية، بما في ذلك نهج وضع المسودة المستخدم، وأية مسائل معلقة أو مخاوف.

وتمثل سؤال مشترك بين المجموعات الفرعية في كيفية توافق المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة الأربعة الجديدة. هل تنتج كل مجموعة مستند منفصل يتضمن مبادئ ملائمة لكل نوع من أنواع المراجعة؟ أم هل يجب أن تستهدف مجموعة المشروع إنتاج سلسلة مستندات متوائمة وتعتبر مراجع متكاملة لبعضها البعض؟ كما ناقشت المجموعة كيفية مواءمة مسودة المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة في الإطار الأوسع للمعايير الدولية للأجهزة

العليا للرقابة، ومستوى اعتماديتها، ومدى قدرة أسرة الإنتوساي بأكملها علي إقرارها وتطبيقها. وعقدوا مناقشات مطولة بشأن كيفية شهادة الجهاز الأعلى للرقابة علي المطابقة للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، ودرسوا خيارات قوائم المطابقة المتنوعة، وناقشوا العلاقة بين الشروط المؤسسية اللازمة للمستوى الثاني، والمبادئ الأساسية للمستوى الثالث، والمبادئ التوجيهية للمراجعة للمستوى الرابع. وأولوا عناية خاصة للتأكد من أنهم أنتجوا مبادئ مراجعة حكومية ليست فقط مثالية، بل أيضاً شاملة وقابلة للإنجاز بالنسبة لمجموعة متنوعة واسعة من الأجهزة العليا للرقابة التي تشكل الإنتوساي. واستهدف مشروع التنسيق إنتاج مبادئ مراجعة أساسية علي المستوى الثالث كي تستخدمها كافة الأجهزة العليا للرقابة، وتقديم مجموعة مشتركة من مبادئ المراجعة لأسرة الإنتوساي بأكملها.

وعلى الرغم من أنه لم يتم التوصل إلى حل لكل القضايا والمسائل، يسر الاجتماع تبادل ودي للأفكار، والارتقاء بالأهداف الشاملة لتنسيق الجهد، وتحديد عدة مهام جديدة للمضي قدماً. وسوف تستمر كل مجموعة فرعية في صقل المسودة المختصة بها، وستركز مجموعة فرعية جديدة على جعل المسودات متماثلة من الناحية الهيكلية لتسهيل استخدامها، وسوف تثير مجموعة المشروع تساؤلات عدة تطرحها علي اللجنة المحفزة للجنة المعايير المهنية للتوضيح. وعموماً، أدى اجتماع مجموعة مشروع تنسيق المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة لمدة ثلاثة أيام إلي مناقشة مثمرة للمعضلات واعتبارات إعادة النظر في المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، ويعتبر أعضاء المجموعة عند مفترق طرق حيث يجب أن يراعوا الكثير من الأمور ويحققوا الكثير من الإنجازات قبل اجتماعهم القادم في أيار سنة ٢٠١٢.

وللحصول على معلومات إضافية عن المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، انظر: www.issai.org.
وللحصول على معلومات إضافية عن مشروع التنسيق، يرجى زيارة موقعه على شبكة الانترنت، وهو:
www.psc-intosai.org/composite-280.htm.

## شراكة بوسان من أجل تعاون فعال في مجال التنمية

**إعداد: أمانة تعاون الإنتوساي– الجهات المانحة**

**اجتمع رؤساء دول، ووزراء، وأكثر من ٢٠٠٠ مندوب من جميع أنواع المنظمات الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص والمنظمات الدولية من مختلف أنحاء العالم، في بوسان، جمهورية كوريا الجنوبية، خلال الفترة من ٢٩ تشرين ثاني – ١ كانون أول، للاتفاق على شراكة عالمية جديدة من أجل إقامة تعاون فعال. تحدث تيرينس نومبيمبي، رئيس منظمة الإنتوساي والمراجع العام لجنوب أفريقيا، للمشاركين بشأن أهمية أن تكون الأجهزة العليا للرقابة قوية ومستقلة، من أجل التنمية الوطنية المستدامة، والاستخدام الفعال للموارد العامة.**

### تعزيز دور الأجهزة العليا للرقابة في بناء مؤسسات الدولة الفعالة

**كان وجود رئيس منظمة الإنتوساي ووفد صغير من مجتمع الإنتوساي، في بوسان، خطوة أخرى في المشاركة الموسعة لإنتوساي مع مجتمع التنمية الدولي. جاء ذلك بعد وقت قصير من إرسال أعضاء المجلس التنفيذي لإنتوساي رسالة مشتركة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الطرف العامل بشأن فعالية المعونة. أوضحت هذه الرسالة دور وأهمية وجود مؤسسات دولة فعالة، وتحديداً الأجهزة العليا للرقابة، في الحد من الفقر، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ودعت إلى ضرورة مراعاة ثلاث قضايا في بوسان، كما يتضح فيما يلي:**

**١– ضرورة إشراك الأجهزة العليا للرقابة كشركاء جوهريين في تشكيل وتنفيذ لبنة مؤسسات الدولة الفعالة التي يجري الإعداد لها في بوسان، والتي يدعمها رؤساء الأجهزة العليا للرقابة من حيث المبدأ.**

**٢– اعتراف مجتمع التنمية الدولي بإنتوساي بوصفها عنصراً أساسياً من بنية التنمية الدولية، ودعمه لاقتراح وإقرار قرار مستقبلي للجمعية العامة للأمم المتحدة، بعنوان: "تعزيز الشفافية والمساءلة بتعزيز المراجعة الحكومية"، الذي يستدعي من الأعضاء تنفيذ و تطبيق المبادئ الواردة في إعلان ليما ١٩٧٧ للمبادئ التوجيهية لتعاليم المراجعة، وإعلان المكسيك ٢٠٠٧ بشأن استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة.**

**٣- اعتراف مجتمع التنمية الدولي بوظيفة الجهاز الأعلى للرقابة بوصفها وظيفة أساسية للدولة، تساهم في مشروعية ومساءلة الدولة، وتشكل، بالتالي، لبنة أساسية للمؤسسات والدول الفعالة.**

## منتدى المستوى الرفيع الرابع بشأن فعالية المعونة

جاء منتدى المستوى الرفيع الرابع بشأن فعالية المعونة في أعقاب اجتماعات في روما (٢٠٠٣)، وباريس (٢٠٠٥)، وأكرا (٢٠٠٨). وقد أنشئ أصلاً منتدى المستوى الرفيع لبحث المخاوف بشأن طريقة تقديم المعونة، وتعزيز فعالية المساعدات. وأدى منتدى المستوى الرفيع الثاني إلي اتفاق الجهات المانحة والجهات المستفيدة من المعونة علي إعلان باريس بشأن فعالية المعونة، والذي وضع خمسة مبادئ عريضة فيما يخص الطريقة التي يتم بها تقديم المعونة، وتتمثل فيما يلي: (الملكية، والمواءمة، والتنسيق، والمساءلة المتبادلة، والإدارة من أجل تحقيق نتائج التنمية). وقد أصبح منتدى المستوى الرفيع أكبر وأهم منتدى دولي لإجراء مناقشات بشأن فعالية المعونة والتنمية. ومنذ اجتماع باريس، توسعت المشاركة لتشمل دول ومنظمات معنية بجميع أشكال التعاون في مجال التنمية، على نحو يتجاوز بكثير بؤرة التركيز الأولية بشأن المعونة كعلاقة تربط بين الشمال والجنوب.

شاركت الإنتوساي، لأول مرة، في مناقشات المستوى الرفيع بشأن مستقبل التعاون في مجال التنمية، بمنتدى المستوى الرفيع الرابع. واستخلص وفد الإنتوساي ثلاث رسائل رئيسية من الحدث، تتمثل فيما يلي:

- زيادة تركيز المجتمع الدولي على المؤسسات والسياسات والشراكات التي تعزز التنمية الفعالة، بدلاً من التركيز على فعالية المعونة.
- زيادة الاعتراف بأهمية مؤسسات المساءلة والرقابة، بما في ذلك الأجهزة العليا للرقابة واللجان البرلمانية، كجزء من مؤسسات الدولة الفعالة لأغراض التنمية. ويتضمن هذا الاعتراف تعزيز المساءلة التي تقوم على أساس الشفافية في استخدام الموارد العامة.
- ترجيح الاستعانة علي نطاق أوسع بالشراكات العالمية، على غرار نموذج منظمة الإنتوساي، كآلية لتعزيز التعاون فيما بين دول الجنوب وبعضها البعض، والتعاون الثلاثي (على سبيل المثال، قيام دولة متقدمة، ودولة لديها خبرة ناجحة حديثة في تنمية وتطوير المؤسسات ذات الصلة، بمساعدة دولة نامية لإيجاد حلول مناسبة للتحديات الفريدة من نوعها التي تتعرض لها)، فضلاً عن تبادل المعرفة، والتعلم من النظراء، والتعاون.

## شراكة بوسان من أجل تعاون فعال في مجال التنمية

تمثلت النتيجة الرئيسية لمنتدى المستوى الرفيع الرابع في مستند رفيع المستوى تم تصميمه بغرض وضع جدول الأعمال المستقبلي للتعاون في مجال التنمية. ويستهدف هذا المستند إقامة شراكة عالمية أشمل من أجل التنمية، مع الاعتراف بأدوار التعاون بين دول الجنوب وبعضها البعض، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، فضلاً عن المساعدة الإنمائية كعلاقة تربط بين الشمال والجنوب. وتضع، من أجل جميع أشكال التعاون في مجال التنمية، المبادئ الأساسية الأربعة الآتية:

**المبادئ المشتركة لتحقيق الأهداف المشتركة:**

**أ) الملكية من أولويات التنمية بالنسبة الدول النامية.**

**ب) التركيز على النتائج.**

**ج) شراكات التنمية الشاملة.**

**د) الشفافية والمساءلة كعلاقة تبادلية.**

**(شراكة بوسان من أجل تعاون فعال في مجال التنمية، الفقرة ١١)**

**وبالرغم من أن هذه المبادئ مجسدة بحزم في طريقة عمل الإنتوساي، يعزز التركيز على النتائج حاجة الأجهزة العليا للرقابة للتوصيل الفعال لما تقدمه من قيمة وعوائد، والتدليل على نتائج أعمال المراجعة ومبادراتها في مجال تنمية القدرات. ويزيد هذا من تسليط الضوء علي أهمية مهام مجموعة عمل قيمة وعوائد الأجهزة العليا للرقابة، والتي ترأسها جنوب أفريقيا، والعمل المتواصل بشأن قياس النتائج الذي يؤديه مختلف الهيئات الإقليمية للإنتوساي.**

**ونستطيع رؤية أهمية فعالية واستقلالية الأجهزة العليا للرقابة من أجل مستقبل التعاون الفعال في مجال التنمية من خلال مختلف أجزاء مستند شراكة بوسان من أجل تعاون فعال في مجال التنمية.**

- **"تظل الاستعانة بنظم الدول النامية وتقوية هذه النظم محوريةً بالنسبة لجهودنا الرامية إلى بناء مؤسسات فعالة". (الفقرة ١٩)**
- **"التركيز، علي مستوى الدولة، علي إنشاء نظم معلومات للمعونة ولإدارة المالية العامة تتسم بالشفافية". (الفقرة ٢٣ب)**
- **"تعتبر المؤسسات والسياسات الفعالة أساسيةً لتحقيق التنمية المستدامة. ويجب، بالضرورة، تعزيز المؤسسات التي تقوم بوظائف الدولة الأساسية". (الفقرة ٢٩)**
- **تنفيذ تعهداتنا المعنية بالكامل لاجتثاث الفساد.... [و] يتضمن هذا بذل جهودنا لتحسين الشفافية المالية، وتعزيز آليات الإنفاذ الذي يتسم بالاستقلالية، وتوسيع الحماية للمبلغين". (الفقرة ٣٣أ).**

**اعترفت المناقشات التي أجريت قبل وأثناء "بوسان" بأن الدول الضعيفة هي الأكثر عرضة لخطر عدم تحقيق أهداف الألفية في مجال التنمية، وأنه ينبغي القيام بالمزيد لفهمها ومساعدتها في التغلب على التحديات التي تواجهها. وقد تمت المصادقة علي مجموعة جديدة من أهداف بناء السلام وبناء الدولة، بما في ذلك التركيز على تعزيز السياسة الشرعية، ومشروعية الدولة، والأسس الاقتصادية السليمة (بما في ذلك سلامة تحصيل واستخدام الإيرادات المحلية)، والعدالة في تقديم الخدمات. كما أكد السيد/ نومبيمبي في واحدة من مداخلاته، أن فعالية واستقلالية الأجهزة العليا للرقابة يمكن أن تعزز شرعية الدولة والعلاقات بين الدولة والمجتمع، إذا نظرت إليها الأطراف الفاعلة غير الحكومية باعتبارها تتمته بالاستقلالية والقدرة علي نشر تقارير موضوعية عن استخدام الأموال العامة.**

## الإنتوساي كنموذج لمستقبل التعاون من أجل التنمية

وجد وفد الإنتوساي أنه من الأمور المشجعة التنويه لزيادة الاهتمام بالشراكات العالمية كشكل فعال ومتكامل للتعاون من أجل التنمية. وأوضح السيد/ نومبيمبي مناقشات بشأن الأشكال المستقبلية للتعاون من أجل التنمية مع تسليط الضوء علي الإنتوساي كشراكة عالمية شاملة لأجهزة من حوالي ١٩٠ دولة لديها ما يزيد عن ٥٠ سنة من الخبرة. وترتب علي نجاحاتها "في تعزيز تبادل المعرفة، والتعلم من النظراء، والتعاون، ووضع معايير عالمية، وتطوير إصدارات عامة عالمية، وإيجاد ضغوط النظراء، والدعم المتبادل للإصلاح" استقطاب الكثير من الاهتمام. وقد أبرم الاتحاد الدولي للمحاسبين، من منطلق الاعتراف بهذه النجاحات وإمكانية إقامة شراكات عالمية مماثلة، بإبرام مذكرة تفاهم لتعزيز المحاسبة وتحسين التعاون مع مجموعة من الجهات المانحة التي تسعى لتطبيق خبرات التعاون بين الإنتوساي والجهات المانحة للارتقاء بمهنة المحاسبة في الدول النامية. كما بدأت هيئات تدبير الاحتياجات من جميع أنحاء العالم مناقشة إمكانية إقامة شراكة عالمية لمهنة تدبير الاحتياجات.

وأخيرا، شجع العديد من الجلسات الاستعانة بالتعاون بين دول الجنوب وبعضها البعض، والتعاون الثلاثي. وكان من الأمور المشجعة، بالنسبة لوفد الإنتوساي، الاستماع إلي أن المناهج التي واصلت الإنتوساي استخدامها علي مدار عقود، من خلال هياكلها الإقليمية، يتم التحدث عنها باعتبارها مستقبل التعاون في مجال التنمية.

ولمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بأمانة تعاون الإنتوساي – الجهات المانحة بالموقع الآتي: idi@idi.no.

داخل الإنتوساي

## الاجتماع الثاني والستون للمجلس التنفيذي المنعقد في فيينا

**الموعد:** ٢٧ تشرين أول ٢٠١١

**مكان الانعقاد:** فيينا، النمسا

**الجهاز المضيف:** محكمة المراجعة النمساوية

**المشاركون:** الأجهزة العليا للرقابة لكل من: جزر البهاما، والبرازيل، والصين، وكوت ديفوار، والدنمارك، والإكوادور، وإستونيا، وفرنسا، والجابون، وألمانيا، والمجر، والهند، وكوريا، ولوكسمبورج، والمكسيك، والمغرب، ونيوزيلندا، والنرويج، وباكستان، وبولندا، والاتحاد الروسي، والمملكة العربية السعودية، وجنوب أفريقيا، وإسبانيا، والسويد، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، وفنزويلا.

عقد اجتماع المجلس التنفيذي للإنتوساي، يوم ٢٧ تشرين أول ٢٠١١، في فيينا، النمسا. وتزامن هذا الاجتماع، الذي عقد في مبنى البرلمان، مع الذكرى المائتين وخمسين لمحكمة المراجعة النمساوية.

وانضم لأعضاء مجلس التنفيذي – وهم ١٨ رئيساً لأجهزة عليا للرقابة ممثلين لجميع أقاليم الإنتوساي – مراقبون يمثلون اللجان، ومجموعات العمل، وفرق العمل. وبالإضافة إلى ذلك، تلقى المجلس التنفيذي تقارير من رؤساء الأهداف، واعتمد التقارير السنوية للأمانة العامة، ومبادرة تنمية الإنتوساي، وهذه المجلة. وقدم عدد من الاقتراحات المحددة، واعتمدت في الاجتماع، بما في ذلك ما يلي:

- قبول تيمور الشرقية باعتبارها العضو المائة وتسعين للإنتوساي.
- قيام الجهاز الأعلى للرقابة البولندي، رئيس اللجنة الفرعية للإنتوساي للرقابة الداخلية، بتمثيل الإنتوساي بمجلس معايير المراجعة الداخلية التابع لمعهد المراجعين الداخليين.
- خفض حصة الإيرادات التي تتلقاها هذه المجلة من الإنتوساي من ٢٥٪ إلي ٢٠٪، أي بنسبة انخفاض ٢٠٪.
- المصادقة علي تحديث صلاحيات لجنة المعايير المهنية، التي تتضمن نموذج تمهيدي للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة.
- إنشاء فرقة عمل جديدة للتنبؤ المالي، يرأسها الجهاز الأعلى للرقابة النرويجي، إطار لجنة الشئون المالية والإدارية، للقيام بما يأتي: (١) بحث أفضل السبل لضمان استدامة تمويل وموازنة الإنتوساي في الأجل الطويل والتحسين المستمر في مجال التخطيط الاستراتيجي؛ (٢) وضع آلية للإنتوساي لإدارة القضايا الناشئة.
- مد صلاحية فرقة العمل المعنية بالأزمة المالية العالمية لمدة سنة لاختتام عملها وتحديد كيف ستعالج الإنتوساي القضية في المستقبل.

- تعزيز "مساهمة الإنتوساي في قمة ريو +٢٠ سنة ٢٠١٢ للأمم المتحدة من أجل التنمية المستدامة" بمدخلات تعدها مجموعة عمل المراجعة البيئية.
- إجراء "فرقة العمل قاعدة بيانات الجهاز الأعلى للرقابة" المنشأة حديثاً دراسة فنية للتحقق من صحة إمكانية تطور قاعدة بيانات معلومات الجهاز الأعلى للرقابة لتصبح منبراً لمعلومات الإنتوساي ، .
- ستكون موضوعات الإنكوساي الحادي والعشرين على النحو التالي:
  - الموضوع الأول: الحوكمة على المستوى الوطني والمراجعة الوطنية (رئيس الموضوع: الجهاز الأعلى للرقابة الصيني).
  - الموضوع الثاني: دور الأجهزة العليا للرقابة في الحفاظ على الاستدامة طويلة الأجل للسياسات المالية (رئيس الموضوع: الجهاز الأعلى للرقابة المكسيكي).
- ستدعم الإنتوساي مشروع القرار الذي قدم إلى الاجتماع السادس والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة. ويقدّر مشروع القرار، صراحةً، عمل الإنتوساي، فضلاً عن إعلاني ليما والمكسيك، ويدعو الدول أعضاء الأمم المتحدة لتطبيق المبادئ الواردة في هذين الإعلانين، ويشجّع الدول أعضاء الأمم المتحدة على مواصلة وتكثيف تعاونها مع الإنتوساي.
- سيكون تنفيذ ونشر المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة موضوع الإنتوساي ذا الأولوية لسنة ٢٠١٢.
- ستدعم الإنتوساي مبادرة لجنة اتصال الأجهزة العليا للرقابة بالاتحاد الأوربي، لتعزيز المراجعة الحكومية الخارجية للمنظمات الدولية، فيما يتعلق بآلية الاستقرار الأوربي، التي أنشئت لحماية الاستقرار المالي في أوروبا.
- سيعقد الإنكوساي الحادي والعشرون خلال الفترة من ٢٨ تشرين أول إلى ٢ تشرين ثاني ٢٠١٣، بمدينة بكين، الصين.

قام رؤساء الأهداف ومجموعات العمل الإقليمية برفع تقارير عن أنشطتهم، كما يتضح فيما يلي:

رفع هنريك أوتبو رئيس الهدف الأول تقريراً عن التقدم المحرز في جهود التوعية بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، ومشروع توحيد المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، واللجان الفرعية والمشاريع المنبثقة عن لجنة المعايير المهنية. راجع قسم أضواء على المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة ص ٣٠ بشأن تحديث مشروع التنسيق. وتتضمن أضواء أخرى علي تقرير السيد/ أوتبو ما يأتي:

- سترفع إستراتيجية التوعية بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة الفرص القائمة لتعزيز إطار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة. من أجل زيادة تنفيذ، وتعزيز المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة باعتبارها معايير معترف بها، والتأكد من استخدام إطار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة كإطار مرجعي مشترك لمراجعة القطاع العام.
- أصدر المشروع على الشفافية والمساءلة نسخ نهائية من المعيار ٢٠ من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة (الذي يعرّف المبادئ الأساسية)، والمعيار ٢١ (الذي يبين أمثلة لأفضل الممارسات). وتمت المصادقة في الإنكوساي العشرين علي كل من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة.
- وافق فريق مشروع رقابة جودة المراجعة – عقب إقرار الإنكوساي العشرين للمعيار ٤٠ من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، الذي صمم بغرض مساعدة تلك الأجهزة في إنشاء وصيانة نظام رقابة جودة ملائم لجميع عمليات مراجعة – علي وضع توجيه إرشادي مستفيض، مثل أداة تحليل الثغرات، لمساعدة الأجهزة العليا للرقابة علي تقييم امتثالها للمبادئ الأساسية للمعيار ٤٠ من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة.

- ستستمر اللجنة الفرعية للمراجعة المالية، عقب عرض وقبول مجموعة شاملة من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة في الإنكوساي العشرين، في المساهمة في تطوير معايير المراجعة الدولية وصياغة "ملاحظات الممارسة" المقابلة لها للتأكد من استمرار أعضاء الإنتوساي في الحصول على المبادئ التوجيهية الحالية للمراجعة المالية.
- تواصل اللجنة الفرعية لمراجعة الأداء المشاركة في مشروعات التنسيق والتوعية بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، كما تواصل إصدار مستندات لمساعدة الأجهزة العليا للرقابة في الجوانب العملية لمراجعة الأداء. ويجري حالياً مراجعة المستندات وسيتم عرضها على اللجنة الفرعية في شباط ٢٠١٢.
- تخطط اللجنة الفرعية لمراجعة المطابقة – عقب المصادقة، في الإنكوساي العشرين، على سلسلة المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة رقم ٤٠٠٠ – لمواصلة المساهمة في مشروعات التنسيق والتوعية بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، والعمل بشأن قضايا محددة للسلسلة رقم ٤٠٠٠، مثل أخذ العينات، والتوكيد، ونظم المتابعة.
- تواصل اللجنة الفرعية لمعايير الرقابة الداخلية التركيز علي وضع أمثلة لتدابير الرقابة الداخلية فيما يخص أهداف الرقابة الداخلية، وعناصر الرقابة، وتعزيز دمج "عناصر الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر الموجودة بإرشاد الإنتوساي من أجل الحوكمة الرشيدة" في المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، ودراسة إعداد تقارير الرقابة الداخلية، وتحليل المنصات الإلكترونية فيما يخص سهولة الاستخدام وجودة المحتوى.
- أدارت "اللجنة الفرعية للمحاسبة وإعداد التقارير" الإعداد والعرض العام لاقتراح سحب "السلسلة رقم ٩٢٠٠: إرشاد الإنتوساي من أجل الحوكمة الرشيدة" واستبدالها بارتباطات مع المعايير الدولية لمحاسبة القطاع العام. وبالإضافة إلى ذلك، استمرت اللجنة الفرعية المذكورة، بصفتها مراقب في مجلس المعايير الدولية لمحاسبة القطاع العام بالاتحاد الدولي للمحاسبين، في الحفاظ علي إعلام أعضاء الإنتوساي بالتطورات من خلال ارتباط بموقع ويب المعايير الدولية لمحاسبة القطاع العام يمكن العثور عليه بموقع ويب اللجنة الفرعية للمحاسبة وإعداد التقارير.

وقد رُشِّحَ السيد/ أوتبو لمحكمة المراجعين الأوربية، وأقر الأمين العام والمجلس التنفيذي استقالته، مشيدين بمساهماته العديدة للإنتوساي، بصفة خاصة قيادته لإعداد وتنفيذ المعايير المهنية.

رفع أحمد الميداوي رئيس الهدف الثاني تقريراً بشأن أنشطة بناء القدرات، والخدمات الإرشادية والاستشارية، وفحوص النظراء، وتنمية التعاون مع المنظمات الدولية. انظر التقرير ص ٤٢ بشأن اللجنة الفرعية لفحوص النظراء. وتتضمن أضواء أخرى علي تقرير الدكتور/ الميداوي ما يأتي:

- تضمنت أنشطة لجنة بناء القدرات، على وجه التحديد، نقل قاعدة بيانات بناء قدرات الإنتوساي إلي مبادرة تنمية الإنتوساي، واستمرار تطوير إرشادات لجنة بناء القدرات وأدلة ضمان الجودة. وسيتضمن العمل المستقبلي: تعزيز قدرات الأمانات الإقليمية، ولجنة بناء القدرات، والتعلم الالكتروني. وبالإضافة إلى ذلك، قدم إلي أمانة تعاون الإنتوساي والجهات المانحة طلب للحصول على تمويل للسماح لأجهزة مختارة من الأجهزة العليا للرقابة بالمشاركة بنشاط في اجتماعات لجنة بناء القدرات.
- تم التوصل إلى اتفاقيات لإعادة تنظيم منصة الأمم المتحدة / الإنتوساي وإعادة تسميتها لتصبح "منصة الإنتوساي للتعاون مع الأمم المتحدة". اتفقت الإنتوساي وإدارة الأمم المتحدة للشئون الاقتصادية والاجتماعية

علي إعادة تقييم المجالات الممكنة للتعاون القائم على مشروعات فردية. وستتعاون المنصة الجديدة مع الأمم المتحدة، وربما تتعاون مع منظمات دولية أخرى، للدخول في شراكة مع منظمات المجتمع المدني، وبناء قدرات الجهاز الأعلى للرقابة، وعمليات المراجعة عبر الحدود لتمويل الإغاثة من الكوارث، والمكافحة الدولية للفساد وغسل الأموال، مع التأكيد علي أن تتم على المدى القريب هذه المكافحة المذكورة أخيراً.

رفع الجهاز الأعلى للرقابة النرويجي تقريراً عن أنشطة مبادرة تنمية الإنتوساي. انظر تحديث مبادرة تنمية الإنتوساي ص ٥٠ بشأن ملخص الأنشطة الحديثة لمبادرة تنمية الإنتوساي.

رفع فينود راي رئيس الهدف الثالث تقريراً بشأن أنشطة الهدف الثالث، التي شملت تغييرات في تشكيل وقيادة مجموعة العمل، وتغييرات على موقع ويب للجنة، ومهام خطة العمل. انظر، للاطلاع علي ملخص أنشطة الهدف الثالث، التقرير ص ٤٢ بشأن اجتماع اللجنة المحفزة للجنة الفرعية للمشاركة في المعرفة.

لخص أسامة جعفر فقيه، رئيس الهدف الرابع، أنشطة هذا الهدف، التي شملت تقارير بشأن قضايا الموازنة والمصروفات، والتعاون مع الجهات المانحة، والأنشطة المستقبلية للجنة الشئون المالية والإدارية. وأفاد، على وجه التحديد، بأن الإنتوساي قبضت ٩٠٪ من إيراداتها المتوقعة السنوية، وأن المراجعين الخارجيين قد قدموا رأياً خالياً من التحفظات بشأن القوائم المالية للإنتوساي عن سنة ٢٠١٠. انظر، للاطلاع علي معلومات إضافية عن أنشطة الهدف الرابع، التقرير ص ٤٨ بشأن الاجتماع الحديث للجنة الشئون المالية والإدارية.

وتتضمن الأولويات المستقبلية للجنة الشئون المالية والإدارية المتابعة الوثيقة لتنفيذ الخطة الإستراتيجية للإنتوساي؛ والمشاركة النشطة في اللجنة المحفزة للإنتوساي– الجهات المانحة؛ والتقييم الدقيق للاشتراكات ورسوم عضوية الإنتوساي؛ ومتابعة عمل فرقة العمل الجديدة للتنبؤ المالي.

كما قدم السيد/ فقيه، بشأن حالة تعاون الإنتوساي– الجهات المانحة، المعلومات الآتية:

- قد أصبح بنك التنمية الإسلامي الموقِّع السادس عشر علي الاتفاقية.
- تتضمن خطة عمل سنة ٢٠١١ مبادرات للتركيز علي الأفروساي–الناطقة بالإنجليزية، والمجلس الإقليمي للتدريب للأجهزة العليا للرقابة الأفريقية الناطقة بالفرنسية، والكاروساي، والمجتمع العالمي للإنتوساي من خلال مشروع لدعم تنفيذ المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة.
- تواصل اللجنة المحفزة مراجعة "مقترحات مبادرات تنمية القدرات التي تستفيد منها الأجهزة العليا للرقابة في الدول النامية" التي قُدِّمَت استجابةً للدعوة العالمية للجنة المحفزة من أجل تقديم مقترحات، وقد وافقت اللجنة علي إنشاء فرقة عمل للجهات المانحة ذات الأفكار المماثلة لوضع آلية لتجميع الأموال. وقد أعرب تسع جهات مانحة عن الاهتمام بهذا الجهد.
- تعتبر أمانة تعاون الجهات المانحة في المراحل المبكرة لرسم التفاصيل ومن المرجح أن تقوم بوضع إطار موثوق لقياس الأداء للأجهزة العليا للرقابة بالتعاون مع مجموعة عمل الإنتوساي لقيمة وعوائد الأجهزة العليا للرقابة، ولجنة بناء القدرات، واللجنة المحفزة الإنتوساي– الجهات المانحة، والهيئات الإقليمية للإنتوساي، والأجهزة العليا للرقابة المتطوعة، والجهات المعنية من الجهات المانحة، ومجتمع المنظمات غير الحكومية.

وسيعقد الاجتماع الثالث والستون للمجلس التنفيذي للإنتوساي في أواخر تشرين أول أو أوائل تشرين ثاني ٢٠١٢، بمدينة تشنجدو، الصين.

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال الأمانة العامة للإنتوساي:

بريد إلكتروني: intosai@rechnungshof.gv.at.

موقع ويب: www.intosai.org.

## الاجتماع الثالث للجنة المحفزة الإنتوساي– الجهات المانحة

عقد، يوما ١٩–٢٠ تموز، ٢٠١١، الاجتماع الثالث للجنة المحفزة الإنتوساي– الجهات المانحة في واشنطن العاصمة. قام البنك الدولي باستضافة الاجتماع، الذي حضره أكثر من ٥٠ مندوباً عن الإنتوساي والمجتمع الدولي للجهات المانحة.

وكشف الاجتماع ثراء تنوع التعاون والدعم القائم بين النظراء وبعضهم البعض المقدم لمجتمع الإنتوساي والذي يبرز تقدماً كبيراً في تنفيذ مذكرة التفاهم بين الإنتوساي و١٦ شريكاً من الجهات المانحة. وتستهدف مذكرة التفاهم، من منطلق إدراك أهمية دور الأجهزة العليا للرقابة في تعزيز المساءلة والشفافية والحوكمة الرشيدة، زيادة وتعزيز الدعم المقدم للأجهزة العليا للرقابة في الدول النامية.

وافقت اللجنة المحفزة علي المضي قدماً فيما يخص ترتيبات تمويل إضافي من أجل تعاون الإنتوساي– الجهات المانحة، تبعاً لمنهج ثلاثي كما يتضح فيما يلي:

- الإعلان، في أيلول ٢٠١١، عن دعوة عالمية لتقديم مقترحات من أجل مشروعات تنمية القدرات التي تحتاج دعماً، يعقبها عملية تنسيق الطلبات مع الجهات المانحة والأجهزة العليا للرقابة التي لديها استعداد لتقديم دعم.
- اتفاق فرق عمل منظمات الجهات المانحة ذات الأفكار المماثلة علي العمل معاً لوضع إطار صندوق مجمع عالمي لتنمية قدرات الجهاز الأعلى للرقابة. وسيقدم الصندوق المجمع قناة تمويل إضافي، لا سيما بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة في الدول التي لديها حضور محدود من جانب الجهات المانحة.
- قيام "بنك معلومات عالمي مختص بمشروعات تنمية قدرات الجهاز الأعلى للرقابة" بتعزيز تنسيق الدعم للأجهزة العليا للرقابة، والمساهمة بالتالي في زيادة فعالية الدعم.

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بأمانة الإنتوساي– الجهات المانحة:

بريد إلكتروني: intosai.donor.secretariat@idi.no.

موقع ويب: www.idi.no.

## اللجنة الفرعية لمراجعة المطابقة

عقدت اللجنة الفرعية لمراجعة المطابقة اجتماعها التاسع، خلال الفترة من ٢٧ إلي ٢٩ أيلول ٢٠١١، بمدينة باتومي، جورجيا. وأعرب اللجنة عن سرورها لاستقبال أعضاء جدد من الصين ورومانيا؛ وتتكون الآن من ١٦ عضواً من جميع أقاليم الإنتوساي.

بعد المصادقة، في الإنكوساي العشرين المنعقد سنة ٢٠١٠، على سلسلة المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة رقم ٤٠٠٠ بشأن مراجعة المطابقة، أولت اللجنة عنايتها لتأسيس مراجعة المطابقة في مراجعة القطاع العام على أساس عالمي.

أعضاء اللجنة الفرعية لمراجعة المطابقة في اجتماعها المنعقد في شهر أيلول ٢٠١١، بمدينة باتومي، جورجيا.

وقامت المجموعات الفرعية للجنة بشأن: التوعية، والتنسيق، والقضايا المتصلة بمحاكم المحاسبات، بعرض عملها علي اللجنة، التي أكدت علي أهمية وتأثير كل نشاط، كما يتضح فيما يلي:

- استمرار مشاركة العديد من أعضاء اللجنة الفرعية لمراجعة المطابقة في أنشطة التوعية المستمرة بمجتمع الإنتوساي المرتبطة بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة. وتعتبر هذه الجهود حيويةً لتنفيذ المعايير. وفي نفس وقت تنفيذ معايير المطابقة علي المستوى الرابع، تتعاون مجموعة من اللجنة الفرعية لمراجعة المطابقة مع لجنة المعايير المهنية في تنسيق المعايير على المستوى الثالث (المبادئ الأساسية للمراجعة)، الذي يعتبر حاسماً لفهم مراجعة القطاع العام وإطار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة.
- قيام أعضاء اللجنة الفرعية لمراجعة المطابقة بمناقشة مسودة مستند عرضتها مجموعة المشروع المختصة بالتنسيق.
- لقد كانت الاحتياجات المحددة لمحاكم المحاسبات مدرجة، منذ فترة طويلة، بجدول أعمال اللجنة الفرعية لمراجعة المطابقة، وقدِّم إلي اللجنة – للمرة الأولى – مسودة تفسيرية للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة بشأن قضايا محكمة المحاسبات. واستُكْشِفَت الاختلافات الأساسية بين الأجهزة العليا للرقابة التي يوجد لديها نظام مراجع عام وتلك التي يوجد لديها محاكم المحاسبات استكشافاً متعمقاً أثناء المناقشات، وقدم هذا الاستكشاف أساساً جيداً للتطوير المستفيض للمستند.

وعندما يتم إقرار وتنفيذ سلسلة المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة رقم ٤٠٠٠ بشأن مراجعة المطابقة، ستتركز المهمة المستقبلية للجنة علي المحافظة على هذه المعايير. ناقش أعضاء اللجنة قضايا المحافظة على

المعايير في ضوء خبراتهم في التنفيذ. وأثبتت هذه المناقشات التفاني المهني لأعضاء اللجنة، الذين لديهم استعداد لتبادل الخبرات ومواصلة تطوير مراجعة المطابقة، مما يشير إلى مستقبل مشرق لمراجعة المطابقة في نطاق الإنتوساي.

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال باللجنة الفرعية لمراجعة المطابقة بالموقع الآتي: riksrevisjonen@riksrevisjonen.no.

## تحديث من اللجنة الفرعية لفحوص النظراء

اجتمعت اللجنة الفرعية الثالثة المنبثقة عن لجنة بناء القدرات للإنتوساي، يوما ٨– ٩ أيلول ٢٠١١، بمدينة فيينا، النمسا. وتتولى هذه اللجنة الفرعية مهمة النهوض بأفضل الممارسات وتأكيد الجودة من خلال فحوص النظراء التطوعية. ووضعت اللجنة الفرعية، كجزء من الاجتماع، الذي استضافه الجهاز الأعلى للرقابة النمساوي، جدول أعمالها عن الفترة من ٢٠١١ إلي ٢٠١٦، والذي يتضمن بنود الأعمال الآتية:

- مواصلة تطوير وتحديث المستندات الحالية لفحوص النظراء المنشورة على موقع ويب لجنة بناء القدرات: (http://cbc.courdescomptes.ma).
- تعزيز مناخ – لا سيما بين مجموعات العمل الإقليمية للإنتوساي– محبذ لعوائد فحوص النظراء التطوعية عن طريق، على سبيل المثال، إعطاء البحوث المرتبطة بالحلقات الدراسية الإقليمية.
- جمع ردود إضافية بشأن "الدليل الإرشادي وقائمة المراجعة لفحوص النظراء"، وتنقيحها حسب الحاجة.

وسيشارك أعضاء اللجنة الفرعية ، علاوة على ذلك، في مشروع تطوير إطار لتقييم أداء الأجهزة العليا للرقابة، برئاسة مجموعة عمل الإنتوساي بشأن قيمة وعوائد الأجهزة العليا للرقابة.

وقد بدأت اللجنة الفرعية بالفعل عملها بشأن بعض بنود هذه الأعمال. على سبيل المثال، أرسلت اللجنة الفرعية – لتطوير وتحديث المستندات الحالية لفحوص النظراء – استبيان، في أواخر سنة ٢٠١١، إلي جميع أعضاء الإنتوساي، بشأن مشروعات فحوص النظراء. وتعرب اللجنة الفرعية عن شكرها لأعضاء الإنتوساي لمشاركتهم في استقصاء فحوص النظراء ولإرسال أي مواد يمكن من خلالها مواصلة تطوير المستندات. وتدعو جميع الأجهزة العليا للرقابة، علاوة على ذلك، لتقديم تعقيبات ومقترحات بشأن الدليل الإرشادي لفحوص النظراء. ويمكن تحميل الاستبيانات بشأن فحوص النظراء وبشأن الردود علي الدليل الإرشادي من موقع ويب لجنة بناء القدرات: (http://cbc.courdescomptes.ma).

لمزيد من المعلومات أو لإتاحة مستندات فحوص النظراء للأجهزة العليا للرقابة الأخرى، يرجى الاتصال الجهاز الأعلى للرقابة الألماني بالموقع الآتي: international@brh.bund.de.

## اجتماع اللجنة المحفزة للجنة المشاركة في المعرفة

عقدت اللجنة المحفزة للجنة المشاركة في المعرفة اجتماعها الثالث، يوما ٥ – ٦ تشرين أول ٢٠١١، بمدينة موسكو، روسيا، لتبادل المعلومات بشأن الأنشطة وتقدم مجموعات عمل وفرق عمل لجنة المشاركة في المعرفة في إطار التحضير لاجتماع المجلس التنفيذي الثاني والستين للإنتوساي. ورأس الاجتماع فينود راي

مراقب ومراجع عام للهند ورئيس لجنة المشاركة في المعرفة، واستضاف الاجتماع ديوان محاسبات الاتحاد الروسي، المسئول عن الاتصال بشأن هدف لجنة المشاركة في المعرفة.

وحضر الاجتماع تسعة عشر مندوباً عن الأجهزة العليا للرقابة للنمسا، والدنمارك، وإستونيا، وفرنسا، والمغرب، والمكسيك، والنرويج، وروسيا، والولايات المتحدة الأمريكية، وعن محكمة المراجعين الأوربية، إلى جانب ممثلين عن مبادرة تنمية الإنتوساي، وهذه المجلة.

قدم الكسندر بيسكانوف– نائب رئيس ديوان المحاسبات ورئيس أمانة مجموعة عمل المؤشرات الوطنية الرئيسية (التي يرأسها الجهاز الأعلى للرقابة الروسي)– قبل الاجتماع، عرضاً تقديمي ثلاثي الأبعاد عن المؤشرات الوطنية الرئيسية. ورحب سيرجي ستيباشين، رئيس ديوان المحاسبات، بالوفود، مشيراً إلى أن الجهاز الأعلى للرقابة الروسي يواصل المشاركة بنشاط في العديد من مجموعات وفرق عمل الإنتوساي. ورحب السيد/ راي بالسيد/ ججيس دي فرايس، عضو محكمة المراجعين الأوربية، الذي تولى المهمة في كانون ثاني ٢٠١١ رئيساً لمجموعة عمل المساءلة والمراجعة للمعونة المرتبطة بالكوارث. كما أفاد السيد/ راي بأنه قد تم تجديد موقع ويب لجنة المشاركة في المعرفة (www.intosaiksc.org) ويتسم بثلاث ميزات جديدة: منتدى، نظام استقصاء، ومحفوظات. كما قد أضيف قسم لفرقة العمل التي أنشئت حديثاً المختصة بقاعدة بيانات معلومات الأجهزة العليا للرقابة التي ترأسها المكسيك.

قدمت مونيكا جونزاليس كوس، مديرة التخطيط الاستراتيجي للإنتوساي، تقرير الأمانة العامة للإنتوساي نيابةً عن الأمين العام، وتقرير عن تنفيذ الخطة الإستراتيجية ٢٠١١–٢٠١٦. وقدمت تحديثاً للمشاركين بشأن وضع المبادرة التي تستهدف تعزيز استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة عن طريق دمج مبادئ الاستقلالية المنصوص عليها بإعلاني ليما والمكسيك في القانون الدولي من خلال قرار للأمم المتحدة. وقد تعهدت الأمانة العامة بمبادرة جديدة لتعزيز المشاركة في المعرفة عن طريق نشر جميع الملخصات التنفيذية للمبادئ التوجيهية والمعايير الحالية للإنتوساي، على موقع ويب الإنتوساي، كي يستفيد منها المراجعون والجهات المعنية. وتتا المجموعة الأولى علي موقع الويب من نهاية سنة ٢٠١١. وأثناء الندوة الحادية والعشرين للأمم المتحدة / الإنتوساي، دعت الأممُ المتحدةُ الإنتوساىَ للمشاركة في قمة ريو +٢٠ للأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة. وقد أعدت الأمانة العامة، بالتعاون الوثيق مع مجموعة عمل المراجعة البيئية، مشروع نص للعرض على القمة.

أفادت إليزابيث والمان مديرة مشروع مبادرة تنمية الإنتوساي أنه قامت مبادرة تنمية الإنتوساي، خلال السنة الماضية، بالعمل مع جميع أقاليم الإنتوساي لتلبية احتياجات الجهاز الأعلى للرقابة فيما يخص بناء القدرات، وأنها استفادت من التعاون المثمر مع العديد من لجان ومجموعات عمل الإنتوساي. عرض جين دورادو، مراقب عام ديوان مساءلة حكومة الولايات المتحدة، تقرير سنة ٢٠١٠ والقوائم المالية التي روجعت لهذه المجلة. وأشار إلى أن المجلة حصلت علي رأي مراجعة خالي من التحفظات، وتواصل الحفاظ على احتياطيات نقدية كافية، وأن لجنة الشئون المالية والإدارية قد وافقت على اقتراح لتخفيض النسبة المئوية من رسوم الأعضاء التي تقبضها المجلة من ٢٥٪ إلي ٢٠٪.

رفعت أيضاً لجنة المعايير المهنية ولجنة بناء القدرات تقريراً عن أنشطتها. أفاد أني إلموسي، رئيس أمانة لجنة المعايير المهنية، أن رئيس لجنة المعايير المهنية سيكون مسئولاً عن الحفاظ على معايير الإنتوساي الدولية للأجهزة العليا للرقابة علي المستويات ١ – ٣ من إطار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة التي لا يوجد لها لجان دائمة. وستكون اللجان

الفرعية المختصة بالمعايير المهنية، وبناء القدرات، والمشاركة في المعرفة مسئولةً عن الحفاظ والمراجعة الملائمة للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة وإرشادات الإنتوساي من أجل الحوكمة الرشيدة علي المستوى الرابع. وستُرْفَعُ هذه المعلومات على موقع ويب المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة (www.issai.org). وأبلغ محمد كمال الداودي، المأمور القضائي الأول بمحكمة المحاسبات للمملكة المغربية، أعضاء اللجنة بشأن مهمة لجنة بناء القدرات واستراتيجياتها الجديدة عن الفترة ٢٠١١– ٢٠١٦، واستفاض في تناول حوكمة لجنة بناء القدرات من خلال لجنتها الرئيسية، واللجنة المحفزة، وثلاث لجان فرعية متخصصة، ومنصة الأمم المتحدة– الإنتوساي.

وتتضح أضواء علي تقارير مجموعة العمل وفرقة العمل فيما يلي:

- **مجموعة عمل المساءلة والمراجعة للمعونة المرتبطة بالكوارث**: (الرئيس: محكمة المراجعين الأوربية) قد وضعت، منذ الإنكوساي العشرين، المزيد من المواد الإرشادية والممارسات الجيدة للمراجعة. ويوجد لبرنامج عملها عن الفترة ٢٠١١ – ٢٠١٣ عدد ١٣ مهمة مرتبطة بأعمال مراجعة المعونة المرتبطة بالكوارث، والاستعداد لمواجهة الكوارث، والمساءلة عن المعونة الإنسانية المرتبطة بالكوارث.
- **مجموعة عمل مكافحة الفساد وغسل الأموال الدولي**: (الرئيس: مصر) اجتمعت هذه السنة ووضعت خطة عملها. ومع ذلك، حيث لم يتمكن الجهاز الأعلى للرقابة المصري من حضور اجتماع اللجنة المحفزة وتقديم تقرير مرحلي، طُلِبَ منه تقديم تقريره بالمجلس التنفيذي الثاني والستين.
- **مجموعة عمل المراجعة البيئية**: (الرئيس: إستونيا) تتضمن خطة العمل عن الفترة ٢٠١١ – ٢٠١٣ تحديث وإعداد مواد إرشادية جديدة للأجهزة العليا للرقابة، وتيسير أعمال المراجعة المتزامنة، والمشتركة، والمنسقة، وتعزيز نشر وتبادل المعلومات، والتدريب، والتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى ومجموعات وفرق عمل الإنتوساي. وتم إيفاد مندوب إلي مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ سنة ٢٠١١ المنعقد في جنوب أفريقيا، وقمة ريو+٢٠ المنعقدة سنة ٢٠١٢ (انظر التقرير ص ٤٦ بشأن مجموعة العمل هذه)
- مجموعة عمل تقييم البرامج: (الرئيس: فرنسا) يعمل، منذ تشرين ثاني ٢٠١٠، موقع الويب الجديد لهذه المجموعة (http://program-evaluation.ccomptes.fr). وتخطط المجموعة لاستقصاء أعضاء الإنتوساي لجمع دراسات الحالة ومعلومات عن المنهجية والخبرات.
- مجموعة عمل مراجعة تكنولوجيا المعلومات: (الرئيس: الهند) عقدت اجتماعها العشرين سنة ٢٠١١ وهي مستمرة في إحراز تقدم بشأن خمسة مشروعات بحثية. وتبحث عن متطوعين من أعضاء الإنتوساي من أجل (١) العمل كرئيس تحرير لمجلة "مدخل إلي تكنولوجي المعلومات"، و(٢) استضافة موقعها علي الويب (www.intosaiitaudit.org)، وهي مهام كان يؤديها سابقاً ديوان المراجعة الوطني بالمملكة المتحدة.
- **مجموعة عمل الدين العام**: (الرئيس: المكسيك) عقدت اجتماعها السنوي لسنة ٢٠١١ وأعدت خطة العمل عن الفترة ٢٠١١ – ٢٠١٦، وتتضمن تحديث إصدارات موجودة لمشاركتها مع مجتمع الإنتوساي. وأقر الإنكوساي العشرون الصيغة النهائية لمؤشرات الدين بلغات الإنتوساي الرسمية الخمسة. ويجري النظر في موضوعين بحثيين كإصدارات رسمية ممكنة للإنكوساي الحادي والعشرين سنة ٢٠١٣: أثر الأزمات المالية على الدين العام ومبادرات الإنتوساي، إعداد الجهاز الأعلى للرقابة للولايات المتحدة، وتقييم نظم المعلومات ذات الصلة بإدارة الدين العام، إعداد الجهاز الأعلى للرقابة البرازيلي.

- **مجموعة عمل المؤشرات الوطنية الرئيسية:** (الرئيس: روسيا) قد أعدت، عقب تأسيسها منذ أكثر من ثلاث سنوات، مراجعة للخبرات الدولية، ووضعت مبادئ لتطبيق الأجهزة العليا للرقابة للمؤشرات الوطنية الرئيسية، وأعدت توصيات بشأن تطوير واستخدام المؤشرات الوطنية الرئيسية في الاقتصاديات المبتكرة، وساهمت في قاموس مصطلحات المراجعة للإنتوساي. ووافقت، في اجتماعها السنوي لسنة ٢٠١١، بالنسبة للثلاث سنوات القادمة، على المشروعات الفرعية التالية: إعداد مسودة منهجية بشأن اختيار المؤشرات الوطنية الرئيسية لاستخدامها في نشاط الجهاز الأعلى للرقابة؛ وتحليل الفرص المتاحة لاستخدام المؤشرات الوطنية الرئيسية من أجل المقارنة الدولية؛ وتطوير واستخدام المؤشرات الوطنية الرئيسية لتقييم البحوث والتطوير؛ واستخدام المؤشرات الوطنية الرئيسية لتقييم الاختلالات الاقتصادية العالمية. وتُرْفَعُ مواد مجموعة العمل بموقع ويب: (www.ach.gov.ru/en/ intosaikni)، الذي يقوم بصيانته الجهاز الأعلى للرقابة الروسي.
- **مجموعة عمل قيمة وعوائد الأجهزة العليا للرقابة:** (الرئيس: جنوب أفريقيا) قام الجهاز الأعلى للرقابة المكسيكي بعرض التقرير، نظراً لعدم تمكن الجهاز الأعلى للرقابة لجنوب أفريقيا من الحضور. وقد أطلقت مجموعة العمل موقع ويب (www.intosai-wgvbs.org)، وعقدت اجتماعها السنوي حسب الخطة في آب ٢٠١١. وحددت خطة عملها عن الفترة ٢٠١١ – ٢٠١٣ أربعة مشروعات؛ أقرت لجنة المشاركة في المعرفة مشروعها المقترح الأول، إعداد إطار بشأن قيمة وعوائد الأجهزة العليا للرقابة. (انظر التقرير ص ٤٧ بشأن مجموعة العمل هذه)
- **فرقة عمل قاعدة بيانات معلومات الجهاز الأعلى للرقابة:** (الرئيس: المكسيك) اعتمد إنشاؤها في اجتماع المجلس التنفيذي الستين. وتستهدف إنشاء قاعدة بيانات محدثة ومتخصصة للجهاز الأعلى للرقابة لتعزيز التواصل والمشاركة في المعرفة بين الأجهزة العليا للرقابة والجهات المعنية. وعقدت فرقة العمل حديثاً أول اجتماع عمل لها ووضعت صلاحياتها، وخطة عملها عن الفترة ٢٠١١ – ٢٠١٣، واستراتيجيات محددة لإنجاز أهدافها.
- فرقة عمل الأزمة المالية العالمية: (الرئيس: الولايات المتحدة) قد رفعت علي موقع ويب الإنتوساي بحوث المجموعة الفرعية ١ (أسباب الأزمة المالية والدروس المستفادة منه)، والمجموعة الفرعية ٢أ (إجراءات فورية لتقليل وتجنب الأزمة). ويراجع أعضاء فرقة العمل مسودات بحوث من المجموعة الفرعية ٢ب (جهود تحفيز الاقتصاد الحقيقي)، والمجموعة الفرعية ٣ (تحديات تواجهها الأجهزة العليا للرقابة). وحالما يتم الانتهاء من وضع الصيغ النهائية لهذه البحوث، سيتم نشرها كذلك على موقع الإنتوساي. وتتقدم فرقة العمل بعرض اقتراح علي المجلس التنفيذي الثاني والستين لتوسيع صلاحياتها. ويخطط الجهازان الأعليان للرقابة للمكسيك والولايات المتحدة لعقد اجتماع مشترك لفرقة العمل هذه ومجموعة عمل الدين العام في أوائل سنة ٢٠١٢ لتنسيق خططهم.

توجه السيد/ راي بالشكر للدكتور/ ستيباشين ومسئولي مكتبه للتنظيم الممتاز للاجتماع، وكرم الضيافة والحفاوة، والمشاركة النشطة. كما أفاد بأن محكمة المراجعين الأوربية قد تطوعت لاستضافة اجتماع اللجنة المحفزة للجنة المشاركة في المعرفة.

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بلجنة المشاركة في المعرفة:

بريد إلكتروني: cag@cag.gov.in, pdir@cag.gov.in.

موقع ويب: www.intosaiksc.cag.gov.in.

## مجموعة عمل المراجعة البيئية

عقد مجموعة عمل المراجعة البيئية جمعيتها العمومية الرابعة عشر واجتماعات اللجنة المحفزة الحادية عشر في الفترة من ٧ إلي ١١ تشرين ثاني ٢٠١١، بمدينة بوينس آيرس. وقد استضاف الجهاز الأعلى للرقابة الأرجنتيني الاجتماعات التي حضرها ١٤٠ مشاركاً من ٥٥ جهازاً أعلى للرقابة. وقامت الأمانة واللجنة المحفزة لمجموعة عمل المراجعة البيئية بالترتيب لدورة تدريبية لمدة يوم بشأن المراجعة البيئية للمبتدئين تعقد قبل الاجتماعات.

حضور عالمي بصدق من ٥٥ جهازاً أعلى للرقابة في الجمعية العمومية الرابعة عشر لمجموعة عمل المراجعة البيئية

### استعراض التقدم المحرز بشأن خطة عمل مجموعة عمل المراجعة البيئية عن الفترة ٢٠١١ – ٢٠١٣

انصب التركيز الرئيسي للجمعية العمومية علي الاستعراض المرحلي للتقدم المحرز في تطوير الأوراق البحثية والمواد الإرشادية الواردة في خطة عمل مجموعة عمل المراجعة البيئية عن الفترة ٢٠١١ – ٢٠١٣. ويتم إصدار مجموعتين من المواد الإرشادية سنة ٢٠١٣: أحدهما عن مراجعة قضايا المياه والأخرى عن دمج قضايا الغش والفساد في مراجعة قضايا البيئة وإدارة الموارد الطبيعية. ويجري إعداد مواد بحثية في المجالات الآتية:

- إعداد التقارير عن البيئة والاستدامة.
- البيانات البيئية.
- استخدام الأراضي وممارسات إدارة الأراضي.
- القضايا البيئية المرتبطة بالبنية التحتية.

ساهمت الأجهزة العليا للرقابة المشاركة في إنجاح الاجتماع بالمشاركة في خبرات المراجعة المبتكرة وتقديم ما تم إجراؤه من أعمال المراجعة التعاونية. كما تم تقديم عمل المراجعة الذي يؤديه الجهاز الأعلى للرقابة في جلسات متوازية بواسطة الأجهزة العليا للرقابة التي ترأس مشروعات خطة عمل مجموعة عمل المراجعة البيئية. كما تم عمل عروض تقديمية بواسطة منظمات دولية، بما في ذلك البنك الدولي، والإنتربول، ومنظمة الشفافية الدولية، وجمعية المحاسبين القانونيين، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

### قمة ريو +٢٠

يتجمع، سنة ٢٠١٢، زعماء من مختلف أنحاء العالم، مرة أخرى بمدينة ريو دي جانيرو، لاستعراض المشكلات العالمية للبيئة والتنمية، والبحث عن مزيد من السبل لتعزيز التنمية المستدامة. وتقوم مجموعة عمل المراجعة البيئية بوضع خلاصة وافية لقمة ريو +٢٠ تقدّم أعمال المراجعة البيئية التي أجريت في جميع أنحاء العالم. ونوقشت في الجمعية العمومية مسودة هذا المستند.

### الأنشطة المستقبلية لمجموعة عمل المراجعة البيئية

لقد كان ديوان المراجعة الوطني الإستوني رئيس مجموعة عمل المراجعة البيئية منذ سنة ٢٠٠٧، ويقترح تسليم الرئاسة للجهاز الأعلى للرقابة الإندونيسي خلال الإنكوساي الحادي والعشرين سنة ٢٠١٣. وسيقدم هذا الاقتراح للحصول على موافقة المجلس التنفيذي للإنتوساي.

وسوف يستضيف ديوان المراجعة الوطني الإستوني الجمعية العمومية لمجموعة عمل المراجعة البيئية القادمة سنة ٢٠١٣.

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بديوان المراجعة الوطني الإستوني:

بريد إلكتروني: info@wgea.org.

موقع ويب: www.environmental-auditing.org.

### مجموعة عمل قيمة وعوائد الأجهزة العليا للرقابة

اجتمعت مجموعة عمل قيمة وعوائد الأجهزة العليا للرقابة، في آب ٢٠١١، بمدينة مونتيجو باي، جامايكا. ورأس تيرينس نومبيمبي، المراجع العام لجنوب أفريقيا، الاجتماع الذي استضافته باميلا مونرو– إليس، المراجعة العامة لجامايكا. حددت مجموعة العمل، أثناء الاجتماع، أربعة مشروعات، ووافقت علي برنامج عمل، يتضمن نطاق المشروعات، والإنجازات المطلوبة منها، وتوزيع الأعضاء، والمنسقين، والأطر الزمنية من أجل الفترة ٢٠١١–٢٠١٣ التي تفضي إلي الإنكوساي الحادي والعشرين. وتم التأكيد أثناء الاجتماع، لتجنب تداخل وازدواجية الجهود، علي أهمية التنسيق والتعاون مع فرق ومجموعات عمل الإنتوساي الأخرى.

تم تحديد المشروعات الأربعة (وما يرتبط بها من إنجازات مطلوبة من أجل الإنكوساي الحادي والعشرون) علي النحو التالي:

- إعداد إطار بشأن قيمة وعوائد الأجهزة العليا للرقابة يتم إدراجه في المستوى الأول ضمن إطار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، تمشياً مع متطلبات الإنتوساي بشأن المتطلبات العملية اللازمة للمعايير المهنية. (الإنجاز المطلوب: معيار من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة من أجل المصادقة النهائية عليه بواسطة الإنكوساي الحادي والعشرون)
- تطوير أدوات قياس موثوقة لدعم تقييم أداء الأجهزة العليا للرقابة في إطار التواصل وتعزيز قيمة وعوائد الأجهزة العليا للرقابة. (الإنجاز المطلوب: إطار لقياس الأداء عالمي، متميز، للأجهزة العليا للرقابة)
- وضع وسائل وأدوات ملائمة للتواصل وتعزيز قيمة وعوائد الأجهزة العليا للرقابة إزاء جميع الجهات المعنية بالجهاز الأعلى للرقابة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والمواطنين. (الإنجاز المطلوب: دليل إرشادي للتواصل وتعزيز قيمة وعوائد الأجهزة العليا للرقابة والتفاعل مع المواطنين)

- وضع دليل إرشادي بشأن ممارسات فعالة للتعاون بين الأجهزة العليا للرقابة، والسلطة التشريعية، والسلطة القضائية، والسلطة التنفيذية، يركز على قدرة الأجهزة العليا للرقابة علي تعزيز المساءلة، ويؤدي إلى فرض عقوبات إدارية أو تأديبية. (الإنجاز المطلوب: دليل إرشادي بشأن ممارسات فعالة للتعاون بين الأجهزة العليا للرقابة، والسلطة التشريعية، والسلطة القضائية، والسلطة التنفيذية).

ومن المقرر عقد الاجتماع القادم لمجموعة العمل في شهر حزيران ٢٠١٢، وأن يستضيفه الجهاز الأعلى للرقابة المكسيكي. وستتاح الفرصة لمجموعات المشروعات، أثناء هذا الاجتماع، لتقديم ملاحظات مفصلة عن عملهم.

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالجهاز الأعلى للرقابة الجنوب أفريقي:

بريد إلكتروني: lelaniev@agsa.co.za; agsa@agsa.co.za.

موقع ويب: www.intosai-wgvbs@agsa.co.za.

## اجتماع لجنة الشئون المالية والإدارية

قامت لجنة الشئون المالية والإدارية للإنتوساي، في ١٨ تموز ٢٠١١، بعقد اجتماعها السابع في واشنطن العاصمة. وأعضاء اللجنة هم الأجهزة العليا للرقابة لكل من: المملكة العربية السعودية (رئيس اللجنة)، والولايات المتحدة (نائب الرئيس)، والنمسا، والصين، والإكوادور، والمكسيك، والنرويج. في التعقيبات الافتتاحية، توجه أسامة فقيه، رئيس الجهاز الأعلى للرقابة بالمملكة العربية السعودية، بالشكر للجهاز الأعلى للرقابة للولايات المتحدة لاستضافة الاجتماع، ورحب بعضوي اللجنة الجديدين: الإكوادور، والمكسيك، واستعرض انجازات اللجنة منذ اجتماعها في شهر آذار ٢٠١٠ بمدينة كاراكاس.

تعتبر لجنة الشئون المالية والإدارية مسئولة عن التعاون مع الأمانة العامة في التخطيط المالي؛ والإشراف والرقابة علي تنفيذ الموازنة، والتوصية بتعديلات علي مستحقات المنظمة، ورفع تقارير إلى المجلس التنفيذي ومؤتمرات الإنتوساي حسب الحاجة.

أفاد الدكتور/ موسر، أمين عام الإنتوساي ورئيس الجهاز الأعلى للرقابة النمساوي، في تقرير عن الوضع القائم لموازنة الإنتوساي، أنه تم قبض ٩٠٪ من مستحقات الإنتوساي، اعتباراً من نهاية حزيران ٢٠١١. كما أفاد الدكتور/ موسر بأن مراجعين من ماليزيا وعمان قد لاحظوا أن القوائم المالية لإنتوساي عن سنة ٢٠١٠ متطابقة مع القواعد المالية للإنتوساي.

وافقت لجنة الشئون المالية والإدارية على اقتراح إنشاء فرقة عمل فنية صغيرة لإجراء مراجعة شاملة للمركز المالي للإنتوساي، والتمويل المستدام للمنظمة، وتعزيز التحسين المستمر، وبناء قدرة على التنبؤ في الإنتوساي لتوقع القضايا المستجدة. وسيتولى جورجين كوسمو، رئيس الجهاز الأعلى للرقابة النرويجي، رئاسة فرقة العمل. وسوف تضم في عضويتها أعضاء لجنة الشئون المالية والإدارية، ورئيس المجلس التنفيذي، ومدير التخطيط الاستراتيجي، ومندوبين عن رؤساء الأهداف الأول إلى الثالث. وتعد فرقة العمل تقريراً ترفعه إلي لجنة الشئون المالية والإدارية، التي ستقوم بعد ذلك بتقديم اقتراح إلي لمجلس التنفيذي.

قدم جين دورادو، رئيس الجهاز الأعلى للرقابة للولايات المتحدة، تقريراً أفاد بأن المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية لا تزال تعمل على أساس مالي سليم، وتستطيع – مع استمرار الاهتمام بها ورعايتها – مواصلة عملياتها إذا تم تخفيض مخصصاتها من رسوم عضوية الإنتوساي من ٢٥٪ إلي ٢٠٪. كما أفاد بأن "المجلة" تواصل جهودها لرفع مستوى نسختها الالكترونية. وافقت اللجنة على اقتراح بتخفيض مخصص المجلة.

وناقشت اللجنة، بالإضافة إلى ذلك، الحاجة إلي إيجاد مصدر إيراد دائم لدفع تكاليف السفر لمدير التخطيط الاستراتيجي. سيتم مقابلة هذه التكاليف، في الأجل القصير، بواسطة أموال الإنتوساي الأخرى، وبواسطة الأموال المخصصة سابقاً للمجلة.

ووصف إينار جوريسين، من الجهاز الأعلى للرقابة النرويجي، خلفية وأهداف جهد تعاون الإنتوساي– الجهات المانحة بموجب مذكرة التفاهم المبرمة سنة ٢٠٠٩، فضلاً عن التقدم المحرز في هذا الشأن حتى الآن. وسلط الضوء على النتائج الرئيسية لجرد الجهاز الأعلى للرقابة سنة ٢٠١٠، وبالتحديد أنه بينما يتلقي العديد من الأجهزة العليا للرقابة دعماً خارجياً، لا تزال توجد حاجة كبيرة لتنمية القدرات المستدامة، بما في ذلك حاجة واضحة لتطوير وتعزيز قدرات مراجعة الأداء. كما أكّد تقرير الجرد على الحاجة لتوسيع التعاون القائم بين النظراء وبعضهم البعض بزيادة الاعتماد المالي للأجهزة العليا للرقابة التي تقدم الدعم. وأضاف أن خطة عمل سنة ٢٠١١ حددت مشروعات بناء قدرات ذات أولوية في الأجل القصير تستهدف أقاليم الإنتوساي ومنظمة الإنتوساي على الصعيد العالمي. وقد أمّن الدعم المقدم من الجهات المانحة، في وقت الاجتماع، ثمان أنشطة من الثلاثة عشر نشاطاً التي تم تحديدها. كما أوجز السيد/ جوريسين القضايا الرئيسية التي ستناقش في الاجتماع الثالث للجنة المحفزة للتعاون بين الإنتوساي– الجهات المانحة، الذي عقد مباشرة عقب اجتماع لجنة الشئون المالية والإدارية. وقد قامت لجنة الشئون المالية والإدارية بالمناقشة والرد علي القضايا الآتية:

- الحاجة إلي دعوة عالمية لتقديم مقترحات للتأكد من وجود نهج أكثر شمولاً لتنفيذ مذكرة التفاهم المبرمة بين الإنتوساي– الجهات المانحة.
- ربما تشكّل المقترحات المتعلقة بترتيبات التمويل المجمع جهداً على المدى الطويل.
- الحاجة إلي بنك معلومات كاملة لمشروعات التمويل المقدم من الجهات المانحة ومشروعات دعم الجهاز الأعلى للرقابة من خلال التعاون بين النظراء وبعضهم البعض، والذي يشمل قاعدة البيانات الموجودة لدى لجنة بناء القدرات، والبروتوكولات المرتبطة بها من أجل الوصول والنشر. وستساعد قاعدة البيانات الموسعة هذه في تحسين تنسيق الدعم المقدم لتنمية القدرات بين الإنتوساي والجهات المانحة، وستقدم نبذة أفضل بشأن الدعم المستمر.

وشملت بنود جدول الأعمال الأخرى للجنة الشئون المالية والإدارية مناقشات لطرق تشجيع المشاركة الكاملة من جانب جميع الأجهزة العليا للرقابة في أنشطة الإنتوساي وتعزيز شبكات المشاركة في المعلومات في جميع أنحاء المنظمة. وبالإضافة إلى ذلك، وافقت لجنة الشئون المالية والإدارية علي إعادة تخصيص اعتمادات مالية لترجمة الملخصات التنفيذية للأدلة الإرشادية والمعايير الحالية للإنتوساي إلي جميع لغات عمل الإنتوساي الخمسة.

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال لجنة الشئون المالية والإدارية بالموقع الآتي: gab@gab.gov.sa.

تحديث مبادرة تنمية الإنتوساي

يبقيك تحديث مبادرة تنمية الإنتوساي على علم بالتطورات في عمل وبرامج مبادرة تنمية الإنتوساي. ولمعرفة المزيد عن مبادرة تنمية الإنتوساي، والمواكبة بين طبعات المجلة، انظر الموقع الإلكتروني: www.idi.no.

## البرنامج المشترك بين الأقاليم بشأن القضايا البيئية في الغابات

تواصل مبادرة تنمية الإنتوساي التعاون مع مجموعة عمل الإنتوساي للمراجعة البيئية فيما يخص برنامج مشترك بين الأقاليم بشأن القضايا البيئية في الغابات. ويستهدف البرنامج بناء القدرات المهنية والتنظيمية لإجراء عمليات مراجعة الأداء في مجال الغابات. وشارك في هذا البرنامج خمسة عشر جهازاً أعلى للرقابة من الآسوساي، والأفروساي– الناطقة بالإنجليزية، والكاروساي.

المشاركون في اجتماع استعراض المراجعة للبرنامج المشترك بين الأقاليم بشأن القضايا البيئية في الغابات

انعقد، في تشرين أول ٢٠١١، اجتماع استعراض المراجعة عقب إكمال المرحلة الاسترشادية من مراجعة الغابات. تلقت الأجهزة العليا للرقابة المشاركة، في هذا الحدث، ردوداً بشأن أعمال المراجعة الاسترشادية، وقامت بمناقشة النتائج مع النظراء والخبراء. كما قدمت الأجهزة العليا للرقابة ردودها بشأن نشرة مجموعة عمل المراجعة البيئية بعنوان: "مراجعة الغابات: دليل إرشادي للأجهزة العليا للرقابة"، والمشاركة في خطط العمل من أجل تنفيذ مخرجات البرنامج لبناء قدرة داخلية في مراجعة الغابات في الأجهزة العليا للرقابة المعنية بعد إكمال البرنامج.

## برنامج مبادرة تنمية الإنتوساي/الكاروساي بشأن النهج القائم على المخاطر للمراجعة المالية

بدأت، في الكاروساي، سنة ٢٠١١، جولة ثانية من برنامج النهج القائم على المخاطر للمراجعة المالية. شارك تسع أجهزة عليا للرقابة في ورشة عمل، عقدت في تشرين ثاني ٢٠١١، بشأن النهج القائم على المخاطر للمراجعة المالية. تعرضت الأجهزة العليا للرقابة، في ورشة العمل هذه، لمفاهيم المراجعة القائم على المخاطر، واكتسبت بعض الممارسات فيما يخص استخدام القوالب الموجودة في الدليل الإرشادي للإنتوساي/ الكاورساي بشأن النهج القائم على المخاطر للمراجعة المالية، الذي تم تطويره كجزء من الجولة الأولى لهذا البرنامج سنة ٢٠١٠.

## برامج التخطيط الاستراتيجي في الأولاسافس، والمجلس الإقليمي للتدريب للأجهزة العليا للرقابة الأفريقية الناطقة بالفرنسية، والآسوساي

تعتبر القدرة على التخطيط الاستراتيجي من الاحتياجات الواضحة بالنسبة للعديد من الأجهزة العليا للرقابة في العديد من أقاليم الإنتوساي. وقد بدأت، خلال سنة ٢٠١١، برامج جديدة للتخطيط الاستراتيجي في ثلاثة أقاليم لمساعدة الأجهزة العليا للرقابة على تحسين القدرات الذاتية في وضع وتنفيذ الخطط الإستراتيجية والتشغيلية. وقامت مبادرة تنمية الإنتوساي، استناداً إلى الدروس المستفادة من البرامج السابقة في الأفروساي والأرابوساي، بوضع هيكل برنامج يجمع بين تقييم الاحتياجات والتخطيط الاستراتيجي والتشغيلي.

وقد انطلق برنامج التخطيط الاستراتيجي، في تشرين أول ٢٠١١، في الأولاسافس، مع عقد اجتماع للتخطيط الاستراتيجي حضره رؤساء وكبار أعضاء الوفود من الأجهزة العليا للرقابة المشاركة. واستهدف هذا الاجتماع الاتفاق على الأدوار، والمسئوليات، والمخرجات، والوصول إلي فهم مشترك لنتائج البرنامج.

ماجنوس بورج، مدير عام مبادرة تنمية الإنتوساي، وأوسكار فيلازكويز، مراقب عام باراجواي، يوقعان مذكرة تفاهم لبرنامج مبادرة تنمية الإنتوساي / الأولاسافس للتخطيط الاستراتيجي.

وبسبب الاهتمام المتزايد، تشارك حالياً مجموعتان من "الأجهزة العليا للرقابة الأفريقية الناطقة بالفرنسية بالمجلس الإقليمي للتدريب للأجهزة العليا للرقابة الأفريقية الناطقة بالفرنسية" في برنامج التخطيط الاستراتيجي. أكملت المجموعة الأولى التدريب على تقييم الاحتياجات وتجري حالياً عمليات تقييم الاحتياجات في دولها المعنية. والتقى رؤساء الأجهزة العليا للرقابة بالمجموعة الثانية، في تشرين أول ٢٠١١ ، من أجل الاجتماع المبدئي للتخطيط الاستراتيجي، للمناقشة والاتفاق على محتوى، وتنفيذ، ونتائج البرنامج. وستنفّذ المجموعة الثانية من الأجهزة العليا للرقابة تقييمات للاحتياجات في بداية سنة ٢٠١٢.

كما تتعاون مبادرة تنمية الإنتوساي مع الآسوساي بشأن برنامج التخطيط الاستراتيجي لسبع أجهزة عليا للرقابة. واجتمع خبراء من الإقليم مع أعضاء مبادرة تنمية الإنتوساي، في كانون أول ٢٠١١، لوضع اللمسات الأخيرة لتصميم مكونات البرنامج. وسيلتقي فريق مبادرة تنمية الإنتوساي / الآسوساي بوفود من الأجهزة العليا للرقابة المشاركة، في كانون ثاني كانون الثاني سنة ٢٠١٢، لتعريفها بمنهجية التخطيط، ووضع خطط عمل لعملية التخطيط الاستراتيجي في الأجهزة العليا للرقابة المشاركة.

### البرنامج المشترك بين الأقاليم بشأن مراجعة إدارة الدين العام

يعتبر البرنامج المشترك بين الأقاليم بشأن مراجعة إدارة الدين العام البرنامج الأكثر شمولا في تاريخ مبادرة تنمية الإنتوساي، وقد اكتمل في تشرين ثاني ٢٠١١، عندما عقد اجتماع الإكمال بحضور شركاء البرنامج: مبادرة تنمية الإنتوساي، ومجموعة عمل الإنتوساي للدين العام، وبرنامج إدارة الدين المنبثق عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث.

وتتمثل أحد مخرجات البرنامج المخطط لها في مراجعة إدارة الدين العام – وهو عبارة عن دليل إرشادي عملي للمراجعة، سيتاح لأعضاء الإنتوساي في أوائل سنة ٢٠١٢. ويستند هذا الدليل الإرشادي على المعايير المعنية من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، والردود، والخبرات المكتسبة خلال عمليات المراجعة الاسترشادية التي أجريت كجزء من البرنامج. وقد تعهدت "كافة الأجهزة العليا للرقابة المشاركة وعددها ٢٩ جهازاً تنتمي لسبعة من أقاليم الإنتوساي" بإقرار استخدام الدليل الإرشادي في مؤسساتها.

### التقييم الداخلي لنخبة من برامج مبادرة تنمية الإنتوساي لبناء القدرات

بدأ سنة ٢٠١٠ عمليات تقييم داخلي شامل لنخبة من برامج مبادرة تنمية الإنتوساي لبناء القدرات، من أجل تيسير استمرارية التعلم وتحسين الأداء. وكان أول ما تم تقييمه هو برامج ضمان الجودة في المراجعة المالية للآسوساي، والكاروساي، التي نفذت أثناء الفترة ٢٠٠٧– ٢٠٠٩، وسنة ٢٠٠٩، على التوالي. ويشير تقرير التقييم إلى أن النتائج المستهدفة من البرنامج قد أُنْجِزَت بدرجة كبيرة، وأنه قد تحسنت عمليات ضمان الجودة والمراجعة المالية في الأجهزة العليا للرقابة المشاركة.

وقد تم التعهد، سنة ٢٠١١، بإجراء تقييم لبرامج مبادرة تنمية الإنتوساي الأخرى في مجال بناء القدرات، ومن المتوقع أن يكون تقرير نهائي عن هذه البرامج جاهزاً للإصدار في ربيع سنة ٢٠١٢.

### الاتصال بمبادرة تنمية الإنتوساي

لمناقشة أي من القضايا التي أثيرت في هذه الطبعة بشأن تحديث مبادرة تنمية الإنتوساي، يرجى الاتصال بمبادرة تنمية الإنتوساي:

بريد إلكتروني: idi@idi.no.

موقع ويب: www.idi.no.

# أحداث الإنتوساي ٢٠١٢

| كانون ثاني | شباط | آذار |
|---|---|---|
| | ٢٣-٢٥ اجتماع اللجنة المحفزة لمشروع التمويل المقدم من الجهات المانحة، جايبور، الهند | |

| نيسان | أيار | حزيران |
|---|---|---|
| | ٢٨ اجتماع المجلس التنفيذي للأوروساي، أنقرة، تركيا<br>٢٩ – ١ حزيران اجتماع اللجنة المحفزة للجنة المعايير المهنية، جنوب أفريقية | ١٤-١٥ اجتماع اللجنة الفرعية الأولى للجنة بناء القدرات، طوكيو، اليابان<br>يحدد فيما بعد: اجتماع مجموعة عمل قيمة وعوائد الأجهزة العليا للرقابة، المكسيك |

| تموز | آب | أيلول |
|---|---|---|
| | ٣١ – ١ أيلول اجتماع اللجنة الفرعية الثانية للجنة بناء القدرات، ليما، بيرو | |

| تشرين أول | تشرين ثاني | كانون أول |
|---|---|---|
| يحدد فيما بعد: الاجتماع ٦٣ للمجلس التنفيذي للإنتوساي، شينجدو، الصين | | |

**ملاحظة المحرر:**

ينشر هذا التقويم دعماً لاستراتيجية اتصالات الإنتوساي وكوسيلة لمساعدة أعضاء الإنتوساي علي تخطيط وتنسيق جداول المواعيد. وشملت هذه الميزة المنتظمة للمجلة الأحداث على نطاق منظمة الإنتوساي وعلى نطاق المناطق بأسرها، مثل: المؤتمرات، والجمعيات العامة، واجتماعات المجلس التنفيذي. وبسبب المساحة المحدودة، لا يمكن إدراج العديد من الدورات التدريبية واللقاءات المهنية الأخرى التي توفرها الأقاليم. وللحصول على معلومات مستفيضة، اتصل بالأمين العام لكل مجموعة عمل إقليمية.

الانتوساي